الأمم المتحدة

S/PV.5520

مؤقت



# مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة ٥٥٢٠

الاثنين، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد فاسيلاكيس | (اليونان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشركن |
| | الأرجنتين | السيد غارسيا موريتان |
| | بيرو | السيدة تنكوبا |
| | جمهورية تنزانيا المتحدة | السيد ماهيفا |
| | الدانمرك | السيدة لوي |
| | سلوفاكيا | السيد بريان |
| | الصين | السيد ليو زنمين |
| | غانا | السيد كريستشن |
| | فرنسا | السيد دلا سابليير |
| | قطر | السيد البدر |
| | الكونغو | السيد غاياما |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونز باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بولتون |
| | اليابان | السيد أوشيما |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن دارفور (S/2006/591 و S/2006/591/Add.1)



06-51557 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

**دقيقة صمت**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يوافق اليوم ذكرى مرور خمس سنوات على الأحداث المفجعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حينما أزهقت أرواح ٢٩٣٧ من الأبرياء في الهجمات الإرهابية الخسيسة التي تعرّض لها مركز التجارة العالمي. واليوم، نشيد بذكرى مَن لقوا حتفهم ونحيِّي الأسر التي خلفوها وراءهم، والتي حتم عليها قدرها المأساوي أن تواجه الحياة بمفردها بعد أن فقدت أحباءها. ونعرب عن مشاعر الاحترام للولايات المتحدة الأمريكية، شعبا وحكومة، التي تكرِّم أبطالها اليوم رسميا.

أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى التزام الصمت لمدة دقيقة تكريما لضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

**الإعراب عن الشكر للرئيس السابق**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بصاحب السعادة نانا إفاه - أبيننتنغ، ممثل غانا الدائم، الذي ترأس أعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأنا على يقين من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس، في التعبير عن عميق التقدير للسفير نانا إفاه - أبيننتنغ على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**تقارير الأمين العام عن السودان**

**تقرير الأمين العام عن دارفور (S/2006/591 و Add.1).**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للدعوة الموجهة من المجلس بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للدعوتين الموجهتين من المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، أدعو صاحب السعادة السيد يحيى المحمصاني المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وصاحب السعادة السيد عبد الوهاب، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، وصاحبة السعادة السيدة أليس مونغوا القائمة بالأعمال المؤقتة للبعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/591 والإضافة ١، اللتان تتضمنان تقرير الأمين العام عن دارفور. وأود أيضا أن أوجه عناية أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/683 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، موجهة من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة، إلى رئيس مجلس الأمن.

ويسرني أن أرحب بحضور الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، هذه الجلسة، عقب الرحلة التي قام بها بعد جلسة الأسبوع الماضي. وأعطيه الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): لقد وصلت المأساة في دارفور إلى لحظة حاسمة. وهي تستحق من المجلس الاهتمام الوثيق والإجراء العاجل. ومن الحيوي أن نتكلم جميعا بكل صراحة عما يحدث وعما يلزم عمله لوضع نهاية لمعاناة كل هذه الملايين العديدة من البشر. ويسرني غاية السرور أن أرى الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ممثلة هنا اليوم. ومن المهم أيضا أن حكومة السودان تشترك في هذه الجلسة.

لقد سمعنا جميعا عن التقارير الأخيرة التي تثير الجزع العميق، عن تجدد القتال – وخصوصا في شمال دارفور – فيما بين مختلف الفصائل. وقد تم نشر آلاف من أفراد القوات المسلحة السودانية في المنطقة، في انتهاك واضح لاتفاق السلام في دارفور. بل والأسوأ من ذلك أن المنطقة تعرضت لقصف جوي متجدد. وأنا أدين بشدة هذا التصعيد. وينبغي للحكومة أن توقف عدوانها على الفور، وأن تحجم عن القيام بأية أعمال أخرى من هذا القبيل.

لقد جلبت المصادمات الأخيرة مزيدا من البؤس على شعب كان يتعرض أصلا لمعاناة فاقت قدرته على التحمل. ومرة أخرى يتشرد الناس. والآن يبلغ إجمالي عدد المشردين ١,٩ ملايين شخص. وأصبح ما يقرب من ٣ ملايين شخص في دارفور يعتمدون على المعونة الدولية في الغذاء والمأوى والعلاج الطبي. والقتال يجعل من الصعب إلى أقصى حد على عمال المساعدة الإنسانية الوصول إليهم.

وفي تموز/يوليه، منع انعدام الأمن برنامج الأغذية العالمي من إيصال المواد الغذائية إلى ٠٠٠ ٤٧٠ شخص كانوا في حاجة ماسة إليها. وفي آب/أغسطس تمكن برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى السكان في جنوب دارفور، ولكن حوالي ٠٠٠ ٣٥٥ شخص في شمال دارفور ظلوا محرومين من المعونة الغذائية، وللشهر الثالث على التوالي بالنسبة لمعظمهم. ولم يحدث على الإطلاق، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤، حينما وقّعت بلاغا مشتركا مع وزير خارجية السودان، إن كان وصول المعونة محدودا بشدة إلى هذا الحد.

وظل العاملون في المجال الإنساني يتعرضون بشكل متواصل لعنف وحشي وتحرش بدني وعبارات كلامية تحط من شأنهم. وسُرِق العديد من مركباتهم. وفقد اثنا عشر من العمال حياتهم في الشهرين الماضيين فقط – أي أكثر ممن لقوا مصرعهم في السنتين السابقتين. ونحن نشيد بتضحيتهم، ولكننا لا يمكن، ولا يجوز، أن نقبل التصرفات التي أدت إليها. ولا بد من السماح لموظفي الإغاثة بتأدية وظائفهم في أمان وبلا عوائق.

ومع تزايد صعوبة وصول المساعدة، أخذت المكاسب الإنسانية التي أحرزت في السنتين الماضيتين تتراجع. وما لم تتحسن الظروف الأمنية، فإننا سنواجَه باحتمال الاضطرار إلى التقليص بشكل جذري من عملية إنسانية تشتد الحاجة إليها. فهل تسمح ضمائرنا بأن نترك شعب دارفور يواجه هذا المصير؟ وهل يمكن للمجتمع الدولي، بعد أن قصّر في حق شعب رواندا ساعة حاجته، أن يكتفي بالفرجة بينما تتعمق هذه المأساة؟ وبعد أن اتفقنا أخيرا – قبل سنة واحدة لا أكثر – على وجود مسؤولية عن الحماية، هل يمكننا أن نتوقع الرسوب في امتحان آخر؟ إن الدروس إما يستفاد منها أو لا يستفاد، والمبادئ إما يُعلى شأنها أو يستخف بها، وليس هذا وقت الحلول الوسط أو أنصاف التدابير أو مواصلة النقاش.

وهذا القتال الأخير ينم عن التجاهل المطبّق لاتفاق السلام في دارفور؛ ذلك الاتفاق الذي ولّد آمالا بدأت تتحطم. والتطورات الراهنة تتحدى عدة قرارات للمجلس، وتنتهك التزامات تم التعهد بها، بما في ذلك عدم نشر قوات

مسلحة سودانية إضافية. وذلك أمر غير مقبول قانونيا وأخلاقيا.

ومن الجلي أن مَن أمروا بهذا الإجراء ما زالوا يؤمنون بإمكانية وجود حل عسكري للأزمة في دارفور. غير أنه كان ينبغي لجميع الأطراف أن تدرك الآن، بعد كل هذا الموت والدمار، أنه لا سبيل إلى إقرار سلام فعلي في هذه المنطقة إلا باتفاق سياسي تشترك فيه جميع الجهات صاحبة المصلحة اشتراكا كاملا.

واتفاق دارفور للسلام، كما أوضح المجلس في القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، يتيح لنا فرصة لتحقيق السلام. وخلال الأيام المقبلة، سنجتمع نحن العاملين في الأمانة العامة مع كبار المسؤولين من لجنة الاتحاد الأفريقي لوضع اللمسات الأخيرة على مجموعة دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (البعثة الأفريقية). وستعقد إدارة عمليات حفظ السلام أيضا اجتماعا للبلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات عسكرية وقوات للشرطة لمناقشة توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة في السودان ليمتد إلى دارفور.

والاتحاد الأفريقي شديد الوضوح فيما يتعلق بضرورة الانتقال من البعثة الأفريقية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وهو ما قرره المجلس. كما أن الاتحاد الأفريقي على نفس القدر من الوضوح بشأن ضرورة استمرار البعثة الأفريقية إلى أن يتم ذلك، وبشأن ضرورة مقاومة أي محاولة لتقويض القرارات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف البالغة الأهمية. وقد أعربت جامعة الدول العربية أيضا عن تأييده الهام لعملية الانتقال، وأعربت عن اقتناعها بضرورة بقاء البعثة الأفريقية إلى نهاية العام. والواقع أنه لا سبيل إلى التخلي عن البعثة الأفريقية. وقد أبلى جميع جنود الاتحاد الأفريقي بلاء حسنا، في ظل أوضاع بالغة المشقة. ولهم دور حيوي يؤدونه إلى حين نشر عملية تابعة للأمم المتحدة، ولكنهم ما زالوا يفتقرون إلى الموارد الضرورية. ومرة أخرى أهيب بشركاء البعثة الأفريقية أن يكفلوا لها القدرة على الاستمرار في العمل خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة.

ولكن لنكن واضحين: كلنا نعلم أن حكومة السودان لا تزال ترفض عملية الانتقال؛ ويسلم المجلس بأن عملية الانتقال لن تكون ممكنة بدون موافقة الحكومة. ومن ثم فإني أحث حكومة السودان مرة أخرى على تبني روح القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، ومنح موافقتها على عملية الانتقال، ومواصلة العملية السياسية بطاقة والتزام جديدين.

ذلك أن سكان دارفور سيكونون أول من يعاني العواقب المترتبة على الاتجاه الحالي الذي تنتهجه الحكومة، والمتمثلة في مزيد من الموت والمعاناة، ربما على نطاق كارثي. غير أن الحكومة ذاتها ستعاني أيضا في حالة تقاعسها عن مسؤوليتها المقدسة في حماية شعبها. ستعاني الازدراء والعار في أعين أفريقيا بأسرها والمجتمع الدولي بأسره. علاوة على ذلك، لا ينبغي أن يتصور من يقررون هذه السياسات ولا من يقومون بتنفيذها أنهم سيكونون بمنأى عن المساءلة.

ولكن صوتي وحده لن يقنع الحكومة. لقد حاولت مرارا أن أشرح عملية الانتقال للحكومة وأن أبدد أي تصورات خاطئة أو أساطير. وشددت علانية وفي الاجتماعات الخاصة على الحالة الإنسانية وخاطبت الجانب العملي في الحكومة. وقد حان الوقت الآن لترتفع أصوات أخرى إلى جانب صوتي. ونحن بحاجة إلى أن تعمد الحكومات وفرادى القادة في أفريقيا وخارجها ممن يجدون أنفسهم في موقف يسمح بالتأثير على حكومة السودان إلى ممارسة هذا الضغط دون إبطاء. ولا بد أيضا من أن يوجه المجلس رسالة واضحة وقوية وموحدة في هذا الصدد.

إن هذه لحظة محفوفة بالخطر بالنسبة لسكان دارفور، ولكنها أيضا لحظة حسم بالنسبة للمجلس ذاته. فالمجلس يعمل منذ أكثر من عامين على وقف القتال وتحسين الحالة في دارفور. ولكننا نجد أنفسنا مجددا على شفا كارثة جديدة. ولا يمكن للحالة الراهنة أن تستمر. وحان وقت العمل. ولا ينظر الناس في دارفور وحدها بل الناس في أنحاء العالم إلى ذلك على أنه اختبار حاسم لسلطة المجلس وفعاليته وتضامنه مع الشعوب في وقت الحاجة وجديته في السعي من أجل السلام. وأحث المجلس بأقوى العبارات الممكنة على أن يرقى إلى مستوى هذه المناسبة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد عبد السلام** (السودان): شكرا يا سيدي الرئيس. ويسرني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، والتهنئة موصولة لسلفكم مندوب غانا الموقّر.

أرجو في مستهل بياني أن أؤكد على حقيقة جوهرية، وهي أن حكومة السودان كانت ولا تزال حريصة كل الحرص على التعاون البنّاء والحوار الموضوعي الهادف مع الأمم المتحدة لتحقيق السلام والاستقرار، باعتبار أن السودان ظل عضوا ملتزما وفاعلا في هذه المنظمة منذ انضمامه إليها، وله أدواره المشهودة في دوائر انتمائه المباشر، بدءا بالاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ الأمر الذي يُملي عليه قدرا من المسؤولية والالتزام تجاه هذه المنظمة.

غني عن الذكر أن السودان يستضيف الآن واحدة من أكبر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي أوفدت إلى السودان بناء على اتفاق الطرفين في اتفاقية السلام الشاملة، وحكومة السودان هي الطرف الأول في تلك الاتفاقية. فيومها كان التواصل والحوار مع الأمم المتحدة تحكمه مبادئ احترام الميثاق والسيادة؛ فما كان مجلس الأمن وقتها في حاجة لمثل هذه الجلسات المتلاحقة. ولكن، فيما يتصل بتعاطي مجلسكم الموقّر مع الوضع في دارفور فإن الأمور في تقديرنا قد سارت مسارا آخر اختلّ فيه ميزان العدل وتوارت معه معايير المصداقية. والشواهد على ذلك كثيرة، نذكر منها الآتي.

أولا، تعلمون جيدا العقبات الكأداء التي اعترضت الجولات الأخيرة في محادثات أبوجا للسلام – ولا يختلف اثنان أبدا حول مدى الجدية والمرونة اللتين أبدتهما الحكومة، حرصا منها على إنجاح المفاوضات والتوصل للاتفاق – وكيف أن وفد الحكومة ظل في كثير من الأحيان باقيا على طاولة التفاوض بينما تقاطع الحركات المسلحة الجلسات مرة تلو الأخرى. ولا يخفى على أحد التنازلات التي قدمتها الحكومة والتي لولاها لما تم التوصل لهذا الاتفاق. ولكن جاء أول بيان رئاسي صادر عن مجلسكم الموقر خاليا تماما من أي كلمة تقدير لدور الحكومة، بل لم يوجه رسالة قوية تنذر الأطراف التي لم توقّع على الاتفاق.

ثانيا، قبل دخول اتفاقية سلام دارفور حيّز التنفيذ تعالت الأصوات منادية بدخول القوات الدولية، وهو أمر لم تنص عليه تلك الاتفاقية. وكان مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي قد أصدرا بيانين أيّدا فيهما الاتفاقية وطالبا الأطراف التي لم توقع بالتوقيع، وهددا بتوقيع العقوبات على من يحاول تقويض الاتفاقية.

ولم تمض سوى فترة وجيزة على توقيع الاتفاق حتى أعلن رافضو الاتفاق عن تشكيل ما يسمى بجبهة الخلاص الوطني، التي نفذت هجوما غادرا على مدينة حمرة الشيخ في

شمال كردفان، وأعلنت صراحة أن هدفها من الهجوم هو إجهاض اتفاق سلام دارفور.

ولأننا كنا نظن أن المجلس حريص على حماية الاتفاق وإنفاذه، وقبل كل ذلك حريص على مصداقيته وعلى إنفاذ قراراته، لا سيما القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، الذي ينص على إنزال العقوبات بكل من يعيق السلام في دارفور، قمنا بإيداع شكوى معضدة بالوثائق وبأسماء المنفذين تفصيلا لدى المجلس. كما سُلمت صورة من الشكوى إلى رئيس لجنة الجزاءات المنشأة بموجب ذلك القرار. فماذا حدث؟ مر شهران على الشكوى، و لم يقل مجلس الأمن حرفا بشأنها.

ثالثا، في تموز/يوليه الماضي ، وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في بانجول، عقد اجتماع مهم بين السيد رئيس الجمهورية، والسيد الأمين العام للأمم المتحدة، تم الاتفاق خلاله على إعداد خطة في سبيل إنفاذ اتفاق دارفور. وقد تقدمت حكومة السودان بخطة شاملة ومفصلة لمعالجة الأوضاع في دارفور في ضوء اتفاق السلام. هذه الخطة حوت موجهات واضحة تم تحديدها بدقة وعناية لمعالجة مختلف المحاور المتصلة بالوضع في دارفور، السياسي منها، والأمني، والإنساني، والاجتماعي. وقد قمنا بإحالة الخطة إلى المجلس الموقر وكنا نتطلع إلى أن تجد الاهتمام والتقدير، باعتبارها جهدا وطنيا خالصا يهدف إلى معالجة الأوضاع في دارفور بصورة حكيمة تراعي كل المستلزمات.

فما الذي حدث؟ لم يفكر مجلس الأمن حتى في مجرد عقد جلسة لإلقاء النظر على تلك الخطة، علما بأن بعض الدول الأعضاء في المجلس قد طلبت عقد جلسة حول الخطة.

رابعا، تلقت حكومة السودان مرة أخرى دعوة للمشاركة في الجلسة الرفيعة التي تحدد لها الثامن من أيلول/سبتمبر، ووعدت بالمشاركة، ولكنها تقدمت بطلب رسمي للمجلس لكي يؤجل الجلسة وألا يتخذ أي إجراء قبلها حتى تتمكن من المشاركة فيها بوفد رفيع المستوى حرصا منها على استيفاء كل متطلبات الحوار الجاد مع المجلس حول هذا الأمر. ولكنها فوجئت بأن المجلس قد ضرب عرض الحائط بطلب السودان، رافضا مجرد السماع لصوت الحكومة، بل مضى قدما وعقد الجلسة في موعده وتم فيها اعتماد القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

في الجلسة التي عقدت حول السودان في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، والتي ناقشت مشروع القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) في غياب السودان، وردت بعض الملاحظات والمواقف من بعض الأعضاء بنيت على معلومات أو استنتاجات خاطئة كانت أساس القرار. وأود هنا أن أعلق عليها.

وردت من البعض إشارات إلى أن السودان قد رفض حضور الجلسة، وهذا غير صحيح. فقد أجرى السودان، على أعلى مستوى، تمثل في السيد رئيس الجمهورية، اتصالا مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة طالبا تأجيل الجلسة لمزيد من التحضير والتشاور بين السودان والمنظمات الإقليمية الثلاث التي تمت دعوتها إلى حضور نفس الجلسة. فوعد الأمين العام بأن ينقل هذا الطلب إلى رئيس المجلس.

أتبعنا هذه الخطوة بخطاب مكتوب إلى رئيس المجلس طالبين تأجيل الجلسة بما يمكن السودان من المشاركة في النقاش بصورة فاعلة ومفيدة. وللأسف، لم يستجب للطلب. وفي تقديرنا أن مجلس الأمن لو وافق على تأجيل الجلسة، لما توصل إلى قراره ذاك الذي بني على استنتاج خاطئ. وكنا نأمل لو أن هذه الجلسة قد عقدت قبل اتخاذ القرار.

ثانيا، دار خلال الجلسة حديث عن أن اتفاق دارفور للسلام قد وصل إلى حافة الانهيار. و لم يسأل أحد لماذا. وتحدث بعض الأعضاء عن ازدياد العنف في دارفور واستهداف المنظمات الإنسانية والاعتداء على قوات الاتحاد

الأفريقـي. و لم يـذكر أحـد ممـن. و لم تـصدر إدانـة للعمـل الإجرامي الذي أقدمت عليه جبهة الخلاص الوطني. والآن، عندما تمارس الحكومة حقها المشروع في الدفاع عن النفس، تعلـو الأصـوات بـأن هنـاك تـصعيدا عـسكريا وأن الـتراع في دارفور لن يحل عسكريا. أين كانت هذه الأصوات عندما تم الاعتداء على حكومة السودان؟ ما لكـم كيـف تحكمـون؟ إن التهاون في التعامل مع هـذه الاعتـداءات هـو الـذي يـشجع المعتـدين علـى التمـادي في الهجـوم، لـيس علـى الحكومـة وحدها، بل على قوات ميني أركو ميناوي الذي وقع على الاتفـاق، وقوافـل الاتحـاد الأفريقـي، والعـاملين في منظمـات الإغاثة في دارفور. وهذه حقيقة معروفة للقاصي والداني.

ثالثا، فيما يتصل بخطة الحكومة لإعـادة الاسـتقرار وحمايـة المـدنيين في دارفـور، تركـز النقـاش علـى الجانـب العـسكري والأمـني فيهـا. واعتـرى النقـاش سـوء فهـم واستنتاجات لا تنبني على حقائق. وفي أمور لـو تم التـشاور مع حكومـة السودان بـشأنها لتجنب المجلس اتخاذ قـرار على فرضيات خاطئة. فاتفاق دارفور للسلام ينص على استيعاب ٤ ٠٠٠ مـن قـوات حركـات دارفـور في القـوات المـسلحة السودانية. وأن يكون مقابل كل جندي من الحركـات ثـلاث جنود من القوات المسلحة الحالية ، وكلـها تنـشر في دارفـور. وبعملية حسابية بسيطة، يكون قـوام القـوة الكليـة في دارفـور ١٦ ٠٠٠ فـردا. وحـسب الخطـة المقدمـة، يـتم نـشر ٦ ٠٠٠ من هذه القوة في الفترة مـن ١ آب/أغـسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ أيلـول/سـبتمبر ٢٠٠٦ ، والمتبقـي، أي ١٠ ٠٠٠، في الفتـرة مـــن ١ تـــشرين الأول /أكتـــوبر٢٠٠٦ إلى ٣١ كـــانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

أيـن إذن خـرق اتفـاق دارفـور للـسلام أو التـصعيد العسكري المزعوم؟ خلال نفس الفترة، حسب الخطة، يتم أيضا نشر ٣ ٣٤٨ فردا من قوات الاتحاد الأفريقي. فكيف يُقال إن هذه القوات قد تم تجاهلها؟ وإذا جازت لنا المقارنة، فإن اتفاق السلام الشامل ينص صراحة على نـشر قـوات بعثة الأمـم المتحـدة في الـسودان في جنـوب الـسودان، والمنـاطق الأخرى المتأثرة بحرب الجنوب. مثل هـذا النص غير موجود في اتفاق دارفور للسلام.

إن مجلـس الأمـن، باتخـاذه القـرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، تعمد اتخاذ خطوات متسرعة بـدون تهيئة المناخ السياسي مـع جميع الأطراف الفاعلة في هذه المسألة، وعلى رأسـها حكومـة الـسودان، صـاحبة الـشأن، الـتي تولـدت لـديها قناعـة راسـخة بأن الحوار الجاري إنما هـو حـوار مـن طـرف واحـد وفي اتجـاه واحد. فـالمجلس بتعجلـه اختـار نهـج المواجهـة. إلا أن حكومـة السودان ستظل مستعدة للحوار حول الموضـوع الـذي يهمهـا هي في المقام الأول. وستظل حكومة الـسودان تفـتح الأبـواب للتعـاون غـير المحـدود أو المـشروط مـع المجتمـع الـدولي وكـل الـدول المحبـة للـسلام، وفـق المبـادئ والأعـراف الـتي تحتـرم سيادتها واسـتقلالها، وتراعـي خـصوصيات وقـيم وموروثـات شعبها. وذلـك لأن الـسلام المستدام في دارفـور ظـل وسـيظل هـدفا اسـتراتيجيا للحكومـة، عـلاوة علـى كونـه إرادة شـعبية غلابـة . وسـوف تواصـل الحكومـة جهودهـا الجاريـة الآن، وتعمل على تنفيذ اتفاق دارفور. ولن يهدأ لها بال حتى يسود الأمن والاستقرار في ربوع دارفور.

**الـرئيس** (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لـسعادة الـسيد يحيى المحمـصاني، المراقـب الـدائم عـن جامعـة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

**السيد المحمصاني**: الـسيد الرئيس، أود في البدايـة أن أشكركم على دعوتكم لي للاشتراك في هـذه الجلسة لمناقشة الحالة في دارفور. كما أغتنم هذه الفرصة لكـي أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس في هـذا الـشهر، مثمنا خـبرتكم القيّمـة وإدارتكـم الحكيمـة لأعمـال المجلـس، وأثـني علـى سـلفكم،

الممثل الدائم لغانا، على إدارته القديرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

لقد رحبت جامعة الدول العربية بنتائج مفاوضات أبوجا للسلام التي أسفرت عن توقيع اتفاق سلام دارفور في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان، وناشدت كافة الأطراف التي لم توقع على الاتفاق الالتزام بالحوار كوسيلة وحيدة لتحقيق السلام في دارفور. كما أن الجامعة العربية شجعت الخطوات الإيجابية التي اتخذها حكومة السودان وحركة تحرير السودان نحو البدء بتنفيذ اتفاق سلام دارفور وما نتج عن ذلك من تطورات ملموسة على جميع الأصعدة. وفي هذا الإطار، فإن الجامعة العربية تقوم بالتنسيق الكامل والتعاون مع الاتحاد الأفريقي بهذا الشأن.

وجامعة الدول العربية تدعو المجموعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور إلى نبذ التصعيد العسكري، وتطالب المجتمع الدولي ببذل الجهود للحيلولة دون مناهضة الاتفاق عسكريا. وفي الوقت نفسه، تدعو إلى تقديم المزيد من التعاون والمساعدة للتغلب على الوضع الإنساني المتردي في دارفور.

إن التعاون والحوار هو السبيل الوحيد لإيجاد حل لقضية دارفور. ومجلس جامعة الدول العربية بعد إطلاعه على قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، قد أكد على ضرورة الحصول على موافقة حكومة السودان المسبقة قبل إرسال أي قوات إلى دارفور تجنبا لنتائج رفض وجودها، ودعا إلى الحوار والتشاور بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وأعضاء مجلس الأمن للتوصل إلى تفاهم في تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام في دارفور، كما دعا المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته نحو دعم وإنفاذ اتفاق سلام دارفور.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد عبد الوهاب، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

**السيد عبد الوهاب** (تكلم بالانكليزية): باسم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أتقدم بتهنئة حارة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر الحافل بالأحداث. كما أود أن أعرب عن تقدير منظمة المؤتمر الإسلامي لكم ولسائر أعضاء مجلس الأمن على دعوتنا إلى الاشتراك في هذه الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في السودان.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي ترحب بحضور السيد كوفي عنان، الأمين العام، في هذه الجلسة اليوم وتتقدم إليه بخالص الشكر على بيانه الهام.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تنضم إلى بقية الأسرة الدولية في إدانة أعمال الإرهاب المقيتة التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر قبل خمس سنوات. وتؤكد المنظمة على التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي بالتعاون الوثيق مع بقية المجتمع الدولي.

وإن كان الأمين العام إحسان أوغلو لم يتمكن من حضور هذه الجلسة، فإنه يتطلع إلى الاشتراك في جلسة مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تفضلتم، سيدي، بتحديد موعد انعقادها في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

أما فيما يتعلق بالحالة في السودان، فما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي تؤمن بأن أي نشر لبعثة للأمم المتحدة على أرض السودان ينبغي أن يخضع لموافقة حكومة السودان. والأمين العام للمنظمة على اتصال دائم بالحكومة السودانية. وفي الأسبوع الماضي، عقد مناقشة مفيدة مع السيد بيكّا هافيستو، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالسودان.

وفي الأسبوع القادم، سيجري الأمين العام إحسان أوغلو مشاورات مفصلة بشأن هذه المسألة مع زعماء الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية هنا في نيويورك.

وستواصل المنظمة القيام بدور نشط وبناء بشأن مسألة دارفور على الصعيدين السياسي والإنساني، بالتعاون مع حكومة السودان وبما يتفق مع الشرعية الدولية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أدعو أعضاء المجلس الذين يودون طرح ملاحظات أو أسئلة بشأن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك.

**السيد برنسيك** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أنا، أيضاً، أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القاتمة – والمقلقة – التي وافانا بها اليوم. إن دعوته إلى القيام بعمل عاجل لمعالجة الأزمة في دارفور ينبغي أن يتردد صداها على طول الطريق من هذه القاعة حتى القصر الرئاسي في الخرطوم.

ونرحب أيضاً بحضور ومشاركة ممثلَيّ جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ووفقاً لما ذكره القائم بالأعمال السوداني اليوم، فإن السودان منفتح دائماً للحوار مع المجلس. وهذا أمر يثير التساؤل، بالطبع، فأين كان ممثلو السودان عندما دعاهم المجلس لحضور جلستنا في ٢٨ آب/أغسطس التي أوضحنا فيها لحكومة الوحدة الوطنية انزعاجنا إزاء الحالة في دارفور، واقتناعنا بأن المساعدة الخارجية باتت ضرورية، وأعربنا عن رغبتنا في العمل مع حكومة الوحدة الوطنية تلك وصولاً إلى نتيجة مرضية.

وفي البيان المطول الذي أدلى به القائم بالأعمال السوداني اليوم، فإن النقطة الحاسمة التي لم يذكرها هي التزام معلن من جانب حكومة الوحدة الوطنية بمعالجة الأوضاع الإنسانية – معاناة السكان في دارفور – بالموافقة على نشر قوات الأمم المتحدة والتعاون في تنفيذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

لقد استمعنا بالفعل إلى السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي وصف الحالة الإنسانية في دارفور بأنها كارثة من صنع الإنسان ذات نطاق لا مثيل له، قال إنها ستزداد سوءاً لو لم يتم التوصل إلى حل سياسي سريع. وقرأنا أيضاً ملاحظات السيد أنطونيو غوتريس، مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، إذ يشير إلى أن دارفور على شفا محنة مروعة وكارثة إنسانية إن لم تسمح حكومة الوحدة الوطنية بنشر قوات للأمم المتحدة في المنطقة. والآن، استمعنا للتو إلى نفس التقييم من الأمين العام نفسه.

وما فتئت وكالات تقديم المساعدة تؤكد أن عملها مستحيل بدون تواجد قوة للأمم المتحدة على الأرض توفر لها الأمن اللازم. فكم عدد من نحتاج إليهم لوصف بشاعة الحالة في دارفور، وإلى أي مدى من سوء الحالة يتعين الانتظار حتى تصل الرسالة إلى حكومة الوحدة الوطنية.

إن اتخاذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) كان خطوة أولى. والخطوة الثانية والأكثر أهمية هي تنفيذ ذلك القرار. وعوضاً عن الاضطلاع بمسؤوليتها، أشارت حكومة الوحدة الوطنية إلى أنها ستتخذ خطوة إلى الوراء بطرد القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بنهاية هذا الشهر، لتترك خلفها فراغاً في دارفور كيما تشغله حكومة الوحدة الوطنية بقواتها.

علينا أن ندعم الاتحاد الأفريقي وبعثته في السودان في هذه المرحلة الحاسمة حفاظاً على دوره الرئيسي في معالجة أزمة دارفور ومعاناة سكانها. فإذا قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تمديد بعثته حتى نهاية العام، يتعين على الجميع، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، أن يبذلوا قصارى الجهد لدعمها. وهذا يشمل التنفيذ الفوري للقرار

١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي يدعو إلى تقديم دعم قوي للبعثة. وقد اعتبر المجلس أن تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة هو الخيار الأمثل للجميع. وسنوزع مشروع بيان رئاسي عصر اليوم، الغرض منه السماح للمجلس بأن يتكلم باسم المجتمع الدولي بصوت واحد واضح وقوي، وأن يطلب من حكومة الوحدة الوطنية "أن تعمل معنا، لأن الحالة في دارفور لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه".

**السير إمير جونز باري** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشعر أيضا بالامتنان للأمين العام على إحاطته الإعلامية وقيادته، وبالامتنان للأشخاص الآخرين الذين شاركوا قبلي في المناقشة.

إن المملكة المتحدة تدين الهجمات التي وقعت – أي الهجمات التي تقوم بها القوات المسلحة لحكومة السودان، والهجمات التي يشنها قطاع الطرق وحركات التمرد. وندين كلا الجانبين بنفس القدر.

والحقيقة هي، كما ذكر الأمين العام، أن دارفور تواجه كارثة إنسانية. وينبغي أن يكون واضحا تماما أن المسؤولية الأولية للحكومات تتمثل في حماية مواطنيها. ويتبع ذلك أن المسؤولية الأولية عن توفير الأمن لسكان دارفور تقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية، وأنه يلزم توفير الأمن للأشخاص العاديين.

إن مصلحة مجلس الأمن واضحة تماما – وهي تتمثل في تفادي وقوع كارثة إنسانية، وفي المحافظة فعلا على حكومة السودان والعمل معها من اجل المحافظة على سلامة أراضيها، وفي الاستيثاق من أن دارفور لن تشكل تهديدا لوحدة الدولة أو لاستقرار المنطقة. وهي مصلحة مشروعة ولكن ظلت تنازع فيها، خلال الأعوام، بعض الدول الأعضاء في المجلس. ولكننا اليوم، ندرك جميعا ماهية تلك المصلحة ولماذا ينبغي أن نتبعها. وهي مصلحة فشلت حكومة السودان باستمرار في الاعتراف بها.

إن مشكلة دارفور ليست قابلة لأي حل عسكري، ولذا فإن القول صباح هذا اليوم بأنه لم يول اهتمام كاف لخطة السلام التي قدمتها حكومة السودان يشكل قلبا للتاريخ رأسا على عقب. لقد ناقشنا الخطة. والأمر الواضح هو أن الخطة لا تقدم جوابا. ولا توفر الخطة على أرض الواقع القوات التي ستتمتع بثقة سكان دارفور. وقد أجرينا مناقشات. وكنا منفتحين لإجراء مناقشات مع ممثلي حكومة السودان، ولم يكن هؤلاء الممثلون على استعداد. وكانت المحصلة النهائية أننا مضينا قدما في اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وقمنا بذلك حتى يمكن تحقيق هدفين بسيطين؛ الهدف الأول هو التمكن من تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان – وقد رتبنا لذلك – وثانيا، التمكن من نشر بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دارفور بغية توفير الأمن الذي يتوخاه اتفاق السلام في دارفور.

والاحتجاجات بأن هذا الأمر ينتهك السيادة الوطنية، بينما ظلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تعمل في الجنوب لتوطيد اتفاق السلام الشامل، احتجاجات جوفاء للغاية. ومشاركة الأمم المتحدة يعترف بها الاتحاد الأفريقي، ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها الخطوة المنطقية إلى الأمام، بغية أن تتمكن الأمم المتحدة من مساعدة حكومة السودان على الوفاء بمسؤوليتها عن حماية شعبها. وإنه أمر بهذه البساطة، والقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) ينص على ذلك التوضيح.

أما بالنسبة لعدم المشاورات، حسنا، فإنني أتساءل عن عدد المشاورات التي يتعين على المرء أن يجريها. فاجتماعات مجلس الأمن في الخرطوم وفي جوبا وفي الفاشر جرى فيها الكثير من المشاورات. وأجري عدد لا يحصى من

المناقشات بعد ذلك. ولكن الأمر الذي ظل مستمرا هو عدم رغبة رئيس السودان في الموافقة فعلا على نشر هذه القوة في دارفور.

والحقيقة الصارخة تتمثل في أنه إذا لم تنشر هذه القوة – بعد فترة لا تتجاوز العام منذ أن اعتمدنا مسؤولية الحماية في الجمعية العامة – فإننا سنواجه أزمة حقيقية، وسنواجه ذلك بسبب عناد الحكومة، وليس لأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تكن راغبة. وقد أوضحنا أننا راغبون. وأوضحنا أن بنود القرار تعكس ما قيل لنا في الخرطوم وما قيل لنا بشكل منفصل. واتخذنا قرارا بأكبر قدر ممكن من التوافق. ولذلك السبب ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن الآن لضمان تنفيذ القرار.

إن لديَّ ثلاث أولويات في الوقت الحاضر. الأولوية الأولى تتمثل في تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتمديد ولايتها. والقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) ينص على ذلك، بشكل جزئي. ومن الواضح أن الجزء الآخر يتمثل في قرار يتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولكننا لا يمكن أن نترك فراغا في دارفور. فالفراغ الذي يسمح لقوات حكومة السودان والجنجويد والمتمردين بالاقتتال هو أمر سيئ لنا جميعا، ولكنه أمر كالح بشكل خاص للمواطنين الذين يعيشون في دارفور. إن توفير القدرات والتمويل لاستمرار بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أمر أساسي. ولا يكفي إصدار الإعلانات الورعة بأن التمويل سيقدم إذا استمرت هذه القوة. لقد آن الأوان لتؤدي الكلمات حقا إلى إنجاز، والإنجاز يعني تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

ثانيا، هناك مشاكل في تشاد. ولدى تشاد، التي لا يمكن تمييز حدودها مع دارفور، مشكلة حقيقية في الوقت الحاضر. ولكن الحاجة واضحة إلى توفير الأمن الكافي للأشخاص الموجودين في المخيمات في تشاد. وذلك جزء من القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، والأمم المتحدة تنتظر من إدارة عمليات حفظ السلام أن تقدم اقتراحات لتوفير ذلك الأمن حقا. وعلاوة على ذلك، على الإدارة أن تخطط على افتراض أنه إذا ظهرت الأزمة في دارفور، من المرجح جدا أن تواجه تشاد مشكلة إنسانية اكبر. وبتالي من المهم للغاية الاستعداد للتكيف مع ذلك ولتوفير الأمن فعلا في المخيمات الموجودة في تشاد.

ثالثا، ينبغي أن نواصل مساعينا لإقناع الرئيس البشير. ويلزمنا جميعا – المنظمات الإقليمية والبلدان التي لها تأثير خاص يمكن أن تمارسه في الخرطوم – أن نقنع الرئيس بأن التنفيذ الفعلي لأحكام القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) أمر جيد للسودان، لأن توفير السلام والأمن في دارفور يشكل، في النهاية، أفضل تأمين لسلامة السودان واستقراره. وهو أمر جيد للمنطقة وهو، قبل كل شيء، يعالج إحدى المسائل الإنسانية الكبيرة.

وقد أوضحت الأمم المتحدة أنها على استعداد لتحمل مسؤوليتها. والسؤال هو، هل حكومة السودان مستعدة للوفاء بالتزاماتها نحو شعبها؟

**السيد غاياما** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد الكونغو، أود ، سيدي الرئيس، أن أعرب عن مدى سرورنا لمشاهدتكم تتولون رئاسة المجلس وأن نهنئكم ليس بوصفكم دبلوماسيا ذا خبرة فحسب، ولكن أيضا بصفتكم رئيسا لفريق ديناميكي – هو فريق اليونان، الذي ظللنا دائما نشعر بسعادة كبيرة في التعاون معه. وفضلا عن ذلك، بوصفنا جارين، حيث أن بعثتينا تقيمان في نفس المبنى، وهو أمر يبعث على الاطمئنان دائما في أوقات انعدام الأمن هذه – وهو سبب آخر، إن كانت هناك حاجة إلى سبب، للمزيد من الثقة بكم، سيدي.

ويعلم سلفكم، السفير نانا إفاه – أبنتنغ المدى الذي عملت فيه غانا والكونغو، بشكل ثنائي وفي سياق عموم أفريقيا، دائما جنبا إلى جنب، وهو ما اتضح كثيرا في الشهر الماضي.

وفي نهاية الشهر الماضي تماما على وجه الدقة اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي نأمل ألا يكون للمضي قدما باستخدام القوة بالرغم من العقبات التي تعترض طريق التنفيذ المطرد لاتفاق السلام في دارفور، ولكن أملا في أن نحشد لتلك القضية تأييد المؤيدين والمناصرين لحل الأزمة.

واليوم توجد فرصة لكل الذين دعوا إلى تأجيل مناقشة الحالة في السودان حتى اليوم، وفي مقدمتهم حكومة السودان نفسها، لكي ينضموا إلى المجلس من أجل تحقيق توقعات الاتحاد الأفريقي التي تعكس تطلعات أخرى محددة جدا، تتمثل في وضع حد للمعاناة اليومية للسكان المدنيين في دارفور.

وبعد فترة أطول قليلا من أسبوعين ستصل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى الموعد النهائي، وهو ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لتسليم المهمة إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وفي حين أن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، المؤرخ ٣١ آب/أغسطس، أكد التزام مجلس الأمن في هذا الصدد، فإنه يدعو كذلك حكومة السودان إلى تأييد وتسهيل عملية الانتقال تلك وفقا للأساليب التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه.

إن دعوات الكونغو المتكررة إلى الحوار والتعاون من جانب جميع الأطراف المعنية لم يكن الدافع إليها سوى الحاجة إلى الاستجابة الفعالة لمتطلبات عملية الأمم المتحدة تلك، وذلك في ضوء مقتضيات التنسيق التي حددها اتفاق السلام في دارفور المؤرخ ٥ أيار/مايو.

إننا نعرب عن ارتياحنا لمشاركة شركاء هامين في هذه المناقشة، كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، اللذين ما فتئ الاتحاد الأفريقي يقدر آراءهما ومساعداتهما في إطار عملية تهيئة الظروف التي تؤدي إلى سلام دائم في السودان.

لقد ظلت قوات الاتحاد الأفريقي المسلحة البالغ عددها ٧ ٠٠٠ جندي تنتظر ببسالة اتخاذ قرار بشأن سياسات الانتشار من أجل النهوض بعملية تهدف إلى إيجاد حلول عملية فيما يتعلق بالقوات في الميدان وبالسكان المدنيين الذين امتحنتهم صنوف المعاناة القاسية.

وقد كرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه الأخير المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر، تأكيده لموقفه بشأن تعزيز البعثة الأفريقية في السودان وتعاونها مع الأمم المتحدة. وأكد مجددا، بصفة خاصة، على قراراته المؤرخة ١٠ آذار/مارس، و ١٥ أيار/مايو، و ٢٧ حزيران/يونيه؛ وكرر تأكيد دعمه للبعثة الأفريقية في السودان؛ ودعا الأطراف إلى الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار، وإلى ضمان حماية أمن أفراد البعثة الأفريقية، والامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها تقويض عملية السلام وجهود تنفيذ اتفاق السلام في دارفور. وذكّر مجلس السلم والأمن أيضا بأنه من المقرر أن يعقد هنا في نيويورك، في ١٨ أيلول/سبتمبر، اجتماع وزاري بشأن دارفور، على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

والاتحاد الأفريقي يدرك جيدا أهمية الحوار والتشاور بين أبناء دارفور كآلية داخلية تهدف على توضيح المصالح السياسية والمؤسسية. وهو بالتالي يعطيه دورا سيكون من الحكمة لمجلس الأمن كذلك أن يقدم له الدعم. وسيمثل ذلك أيضا أداة مفيدة في أيدي الحكومة السودانية والمجتمع

الدولي من أجل النهوض بالتعاون بغية إقامة سودان السلام والديمقراطية.

ونحن إذ نضع هذا الهدف الأساسي نصب أعيننا، ندعو الحكومة السودانية إلى ممارسة نفوذها وسلطتها على نحو يتناسب مع رغبتها في النهوض بتنمية دارفور وإدارة مواردها بالإضافة إلى معالجة القضايا الاجتماعية فيها.

وفي حين أن الخطة التي قدمها السودان قبل أسابيع تعكس زيادة الوعي بالمسؤولية لدى الزعماء السودانيين إزاء شعبهم، فإنها ما زالت غير كافية. وكنا سنهتم جدا بتلك الخطة لو أن الشواغل الخطيرة التي أثارتها أفريقيا، وأثارها المجتمع الدولي، قد لقيت استجابة كافية من الحكومة السودانية، كطرف موقع على اتفاق أبوجا للسلام.

وعلى أي حال، إن سلوك الفصائل المسلحة في الميدان لم يتماش مع روح أو نص ذلك الاتفاق. وقد وصلت الحالة إلى حد من السوء تعطلت أو توقفت معه أنشطة الوكالات والمنظمات الإنسانية على نحو بدا متعمدا. ومع مرور كل يوم تضيع فرصة أخرى بالنسبة للسكان المدنيين الذين تسوء أوضاعهم يوما بعد يوم، وتتعرض صحتهم وأمنهم وحتى حياتهم للخطر بسبب الاعتداءات والجرائم البشعة التي يرتكبها أبناء وطنهم السودانيون. وقد وصفت التفاصيل المأساوية بصورة كافية في تقارير الأمين العام، ولا سيما التقرير المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه، وكذلك في البيان الذي أدلى به السيد كوفي عنان هذا الصباح، وبالتالي لست بحاجة إلى تأكيدها.

وكان يجب أن تحدث الحالة في دارفور، منذ شهور، استجابة محددة وملموسة في ضوء الاستعداد الذي أبداه المجتمع الدولي، وبخاصة في القرارين ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو و ١٧٠٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس. وأقل ما يقال إن من المؤسف أنه على الرغم من الاتصالات التي أجراها المجلس في الخرطوم، وكذلك الاتصالات المشتركة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أن الموافقة النهائية المتوقعة من الحكومة السودانية لم تتحقق بعد. إن الخرطوم في الآونة الأخيرة قد اتخذت موقفا يتمثل بالرفض الواضح لعملية الأمم المتحدة.

ولكن لن يكون من الحكمة أن ييأس مجلس الأمن. ونحن نحث المجلس على أن يفعل المزيد لتحسين نهجه إزاء دارفور وألا يتخلى عن بذل المزيد من الجهود من أجل التقارب مع المنظمات الإقليمية والحكومات التي يمكن أن يكون لها تأثير على مختلف الفرقاء.

إننا نولي أهمية بالغة للمناقشة المزمع إجراؤها في ٢٠ أيلول/سبتمبر بشأن العلاقات بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. ويتعين على المجلس أن يستكشف، بروية، الإجراءات الممكنة التي فوضه الميثاق باتخاذها، وبصفة خاصة بموجب الفصل الثامن. وينبغي له أن يستعين بالإمكانيات الأخرى التي توفرها الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف بمشاركة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، أو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف استخدام كل ما يتوفر لديه من قدرات من أجل الوقاية أو العمل.

ونعتقد أنه بزيادة تطوير لهذا النهج، الذي لا يستبعد اتخاذ إجراءات في الميدان، ستتسنى الاستفادة القصوى من كل فرصة لإزالة حالات إساءة الفهم. ولكي يقوم المجلس بذلك، من المهم أن يتكلم على أساس توافق الآراء لضمان تنفيذ قراراته، وخاصة إذا أريد لتلك القرارات أن تكون صالحة للعمل، ولكي يجتذب الفرقاء الرئيسيين في هذه الحالة إلى وجهة نظره.

وإذا كان تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في هذه المرحلة هو أفضل وسيلة لتقييم مدى التزام المجتمع الدولي بدارفور، سيكون من الحكمة اغتنام هذه الفرصة

لتعزيـز البعثـة الأفريقيـة. والاتحـاد الأفريقـي سـيرحب بهـذا التطور.

ولا يفـوتني أن أختـتم بيـاني بـدون أن أشـير إلى أن اليوم، ١١ أيلول/سبتمبر، هـو ذكـرى الهجمات الـتي وقعـت على الولايات المتحدة، وأن أعـبر عـن خـالص مؤاسـاة وفـد بلدي لوفد الولايات المتحدة، وأن نؤكـد لـه تـصميمنا علـى مكافحة الإرهاب العشوائي الذي يجلب الموت والـدمار علـى الضحايا الأبرياء في كل أنحاء العالم.

**السيد ليو زنمين** (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الـرئيس، اسمحـوا لي بـادئ ذي بـدء أن أعـبر عـن تقـديري العميق لكم على جهودكم لعقـد هـذه الجلسة. فهـذه الجلسة وفرت للأطراف منصة مفيدة للحـوار والتعاون بـشأن مـسألة السودان. ونود كذلك أن نـشكر الأمـين العـام علـى حـضوره وبيانه.

إننـا نقـدر الجهـود الـتي بـذلها الأمـين العـام مـن أجـل التـصدي لمسألة دارفـور. إننـا نؤيـد المقتـرح والمبـادرة البنـاءة بإجراء حوار رفيع المستوى بشأن السـودان. ونـرحب بحضور ممثلي الحكومـة الـسودانية والاتحـاد الأفريقـي وجامعـة الـدول العربيـة ومنظمـة المـؤتمر الإسـلامي، الـذين أدلى ثلاثـة منـهم ببيانات في هذه الجلسة.

وفي الوقـت الحاضـر تـشكل مـسألة دارفـور مركـز اهتمـام المجتمـع الـدولي وهـي تحظـى بالأولويـة علـى جـدول أعمال مجلس الأمن؛ ما انفـك المجتمـع الـدولي يعمـل بـلا كلـل مـن أجـل حـل هـذه المـسألة. وأرسـل الاتحـاد الأفريقـي أكـبر بعثة في أي وقت من الأوقات إلى دارفـور للقيـام بمهمـة شـاقة لحفظ السلام. وأوصل عاملو الأمم المتحدة في المجال الإنـساني وغيرهــم مــن المنظمــات ذات الــصلة إمــدادات الإغاثــة إلى اللاجـئين في منطقـة دارفـور بـسرعة مـن أجـل تخفيـف شـدة الحالة الإنسانية هناك. والمنظمات الإقليمية ذات الصلة مختلـف البلدان قدمت أيضا يد المساعدة أو أسـهمت بتقـديم النـصيحة والأفكار. والهدف الأساسي لجهودهـا هـو مـساعدة الحكومـة السودانية على استعادة السلام في دارفور، ومـساعدة الـسكان المحلـيين وفي نهايـة المطـاف إحـلال الـسلام في كـل أرجـاء السودان.

ومنـذ اتخـاذ مجلـس الأمـن للقـرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) تتابع الصين عن كثب التطورات المتعلقة بالمسألة الـسودانية، خـصوصا الحالـة في دارفـور. ولاحظنـا أن الأطـراف، علـى الرغم من أنها تختلف على طريقة تناول مسألة دارفور، لـديها على الأقـل توافـق في الآراء علـى نقطتين. أولا، ينبغي للأمـم المتحـدة أن تتـسلم المهـام الـتي تقـوم بهـا الآن بعثـة الاتحـاد الأفريقي في السودان. هذه هي توصية الأمين العـام والموقـف الجماعي المتخذ من جانب الاتحاد الأفريقي؛ وذلك أيضا حـل براغماتي. ثانيـا، ينبغي لنـا أن نواصـل الـسعي إلى التوصـل إلى موافقة وتعـاون الحكومـة الـسودانية بـشأن وزع قـوات لحفـظ الـسلام تابعـة للأمـم المتحـدة. وعلـى الـرغم مـن أن القـرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) لم تقبلـه الحكومــة الــسودانية فــإن بــاب الحوار ينبغي أن يكون مفتوحا على مصراعيه.

وعلـى أسـاس توافـق الآراء ذلـك تـرى الـصين أن أعـضاء المجتمـع الـدولي ينبغـي أن يواصـلوا تعزيـز التنـسيق والتعـاون. ينبغـي لهـم أن يواصـلوا العمـل لتبديـد شـكوك الحكومة السودانية وشواغلها فيما يتعلق بـوزع قـوات الأمـم المتحدة؛ ينبغي لهم أن يتخذوا في وقت مبكـر تـدابير لتخفيـف شدة الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور.

في هـذا المنعطـف، يمكننـا أن نتحـرك علـى جبـهتين: أولا، ينبغي أن نتخـذ تـدابير لتعزيـز بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـسودان. قريبـا سـيعقد مجلـس الـسلام والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقــي جلـسة لـوزراء الخارجيـة في نيويـورك. في ذلــك الوقت، سيكون وزير خارجية السودان حاضـرا أيضا لـدورة

الجمعية العامة. ويمكن للأطراف أن تتخذ، على أساس المشاورات الكاملة، ترتيبات مناسبة فيما يتعلق بمستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وفيما يتعلق بولايتها.

ثانيا، يجب أن نوفر الإغاثة الإنسانية والتمويل في حالات الطوارئ لإزالة العقبات الحقيقية جدا التي تعترض طريق تقديم المساعدة الإنسانية. لاحظنا أن وكيل الأمين العام إيغلاند ناشد، في مناسبات كثيرة، الأطراف أن تفي بتعهداتها فيما يتعلق بالمساعدة. ينبغي للأطراف أن تصغي لذلك النداء وأن تفي بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن.

ما فتئت الصين تعمل بدأب من أجل النهوض بعملية السلام في السودان بنشاط وبحس بالمسؤولية، مولية اهتماما كبيرا للتوصل إلى حل مناسب لمشاكل دارفور. وأشرنا في مناسبات كثيرة للسودان إلى أن الهدف الوحيد لتسلم الأمم المتحدة لمهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان هو مساعدة السودان في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وذلك أيضا يحظى بتوافق عريض في آراء المجتمع الدولي. إننا نأمل في أن تنطلق حكومة السودان من منظور تطوره على الأمد الطويل واتخاذ نهج مرن.

وفي نفس الوقت نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحترم آراء الحكومة الوطنية المعنية وأنه ينبغي عدم فرض أي عملية لحفظ السلام تكون تابعة للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يجب أن نأخذ في الحسبان تأثير وأدوار المنظمات الإقليمية ذات الصلة. ونعتقد أننا سنتمكن يقينا من تحقيق نتيجة تكون مرضية للجميع إذا اتخذت جميع الأطراف نهجا صريحا وبراغماتيا، وعززت الثقة المتبادلة والتعاون ووسعت نطاق رؤاها وتفكيرها.

إذ تعقد هذه الجلسة في الذكرى السنوية الخامسة لـ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يود الوفد الصيني أن يعرب عن مواساته لبعثة الولايات المتحدة ولحكومة وشعب الولايات المتحدة.

**السيد ماهيغا** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم، سيدي، على توليكم لرئاسة مجلس الأمن عن هذا الشهر ونشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن دارفور. ونعرب مرة أخرى عن امتناننا لوفد غانا على رئاسته الشهر الماضي.

ومما يسرنا أن الأمين العام بين ظهرانينا من أجل هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في دارفور وتنفيذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ونشكره على بيانه المتزن عن الحالة في دارفور. ونشكر أيضا ممثلي السودان وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على بياناتهم التي تضمنت بارقة أمل فيما يتعلق بتناول السودان والمجتمع الدولي للأزمة في دارفور.

إن الحالة في دارفور على تقاطع طرق وهي تحتاج إلى اتخاذ مبادرات حاسمة ملحة لتعزيز تنفيذ عملية دارفور للسلام المتعطلة. والحالة الإنسانية على أرض الواقع تزداد ترديا، وإمكانية الوصول مقيدة وأمن العاملين في المجال الإنساني يزداد تعرضا للخطر يوما بعد يوم. والحالة السياسية تواجه طريقا مسدودا، نظرا إلى أنه لم يحرز تقدم في إقناع الجهات غير الأطراف بالتوقيع على الاتفاق؛ وبدلا من ذلك، لقد أصبحت أكثر تفككا وعداء. والتوتر يتزايد بين الحكومة والمجموعات المسلحة بينما تقوم الحكومة بوزع قوة عسكرية كبيرة لضرب المتمردين في أي وقت. وسمعنا هذا الصباح أنه وقعت فعلا هجمات جوية استجابة لهجمات من المتمردين. تنشأ مرة أخرى حالة تتسم بالتصعيد الخطير، وينبغي تحجيمها.

ونرى أن تحقيق حل عسكري للحالة الراهنة لا يمكنه سوى زيادة شقاء ومعاناة الشعب وتعقيد الحالة

السياسية والأمنية الهشة فعلا في دارفور. إن فشل نهج عسكري حيال أزمة دارفور جعل من الضروري إبرام اتفاق انجامينا لوقف إطلاق النار ثم الحاجة إلى عملية السلام في أبوجا. ينبغي للسودان أن تكون لديه معرفة أكبر بعبث النُّهُج العسكرية تجاه المشاكل السياسية بعد أطول حرب أهلية في أفريقيا، في جنوب السودان. لقد علّمنا السودان فعلا وبين لنا قيمة وفضيلة التوصل إلى الحلول السلمية عن طريق المفاوضات للأزمات السياسية الطويلة الأمد بالتوصل إلى اتفاق نيفاشا ونيروبي للسلام الشامل.

إن الموعد النهائي للبعثة الأفريقية لحفظ السلام يقترب. والموارد لإبقاء القوة هناك تنضب. وأرسلت حكومة السودان إشارة بأن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يمكنها أن تغادر عندما تنتهي ولايتها في وقت لاحق من هذا الشهر. هذا سيناريو يبعث على الرعب الأكبر. لم يهجر المجتمع الدولي أبدا أزمة إنسانية سياسية بحجم ما هو قائم في دارفور. لا يمكننا أن نترك شعب دارفور لوحده. تتطلب الحالة القيام بعمل دولي، بالمشاركة الكاملة من السودان.

مطروح علينا القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي رفضه السودان بحجة الارتياب في نوايا متصورة لوجود قوة للأمم المتحدة في دارفور لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام. إننا نشعر بالحيرة تجاه تلك الحجة لأن وجود الأمم المتحدة في دارفور لن يكون مختلفا عن وجودها في الجنوب السوداني، باستثناء الحجم والتكوين. ثمة حاجة ماسة، في هذه الساعة، إلى انخراط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع حكومة السودان بقصد استكشاف توجهات مطمئنة للطرفين لتنفيذ قرار المجلس.

وتنزانيا تحدوها ثقة تامة بقدرة الأمين العام وسعة خياله لإيجاد طرق للخروج من المأزق. ومن المفيد استهلال مشاورات عاجلة مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع أصحاب المصلحة والميسرين الآخرين الذين اشتركوا في المفاوضات التي أسفرت عن اتفاق أبوجا، حول كيفية إيجاد طرق خلاقة لتنفيذ الاتفاق تكون مقبولة. وقد شعرنا بالامتنان عندما سمعنا من ممثل السودان هذا الصباح أن حكومة السودان منفتحة أمام المشاورات والحوار مع الأمم المتحدة حول الحاجة إلى تنفيذ عملية سلام دارفور.

وريثما يتم ذلك، ينبغي اتخاذ مبادرة عاجلة لتمديد ولاية الاتحاد الأفريقي وحشد الموارد اللازمة لتغطية تكاليف بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في الفترة الفاصلة بين نهاية أيلول/سبتمبر ونهاية العام. واعتمادا على النتيجة التي ستفضي إليها المشاورات السياسية التي اقترحناها للتو، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل وضع المتطلبات اللوجستية الأساسية لما سيكون قوة مقبولة متعددة الجنسيات ترابط في دارفور بشروط مقبولة للسودان، ولكن تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل أن تساهم تلك الأفكار في إيجاد طريق الخروج من المأزق السياسي الراهن ووقف الحالة الأمنية المتدهورة.

اسمحوا لي أن أضيف صوتي إلى عبارات المواساة المعرب عنها لشعب وحكومة الولايات المتحدة في الذكرى السنوية الخامسة لتفجير البرجين، وأن أذكّر بالمخاطر التي يفرضها الإرهاب الدولي.

**السيد تشركن** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الحالة الصعبة التي لا تزال سائدة في دارفور، وكذلك في عملية تسوية تلك الحالة، تظل تثير مشاعر قلق مشروعة بين أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، وسبب ذلك، بالدرجة الأولى، زيادة تفاقم الحالة الإنسانية واندلاع أعمال عنف جديدة. وقد بينت الأحداث الأخيرة أن الزعامة السودانية اعتمدت سياسة السعي المستقل إلى حل لمشكلة دارفور يستثني اشتراك حفظة سلام الأمم المتحدة في تلك

العملية. واسمحوا لي أن أعلن صراحة: إننا لا نتفق مع ذلك الموقف.

قرارات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي يجب أن تنفذ. وإن استخدام القوة لتثبيت استقرار الحالة في دارفور سيؤدي إلى مأزق. ولقد آمن الاتحاد الروسي دوما بأن أي قرار لمجلس الأمن متعلق بحفظ السلام يجب أن يأخذ في الحسبان آراء الحكومة المضيفة. ومن أسف أن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي اعتمد بعجالة - من دون مشاورات متواصلة مع حكومة السودان، ومع امتناع روسيا عن التصويت عليه وإن كانت تؤيده من حيث الجوهر - قد أدى إلى احتدام للمشاعر ذي نتائج عكسية.

لقد اتخذت روسيا موقفا قائما على المبدأ بأن من المرغوب فيه استخدام قوات وموارد الأمم المتحدة في دارفور بغية تحقيق سلام دائم هناك: ولا بد لهذا أن ينفذ على أساس التعاون مع زعامة السودان وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وهذا التعاون يجب أن يستند إلى الاقتراح الذي قدمه الأمين العام، أي النهج التدريجي لانخراط الأمم المتحدة في شؤون دارفور الذي تتمثل عناصره الأساسية في التعزيز السريع والملموس لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ووضعها فيما بعد تحت قيادة الأمم المتحدة.

جلسة اليوم توفر فرصة للتقييم المباشر. إننا نرحب بالموقف الايجابي عموما لزعامة الاتحاد الأفريقي. ونرجو أن تبدأ حكومة السودان بإقامة تعاون كامل مع الاتحاد الأفريقي وبعثته في دارفور. ورغم المشاكل المعروفة التي استرعي انتباهنا إليها، تواصل البعثة الاضطلاع بدور هام مشجّع للاستقرار. كما أنها أحد الضامنين لمنع استئناف إراقة الدماء على نطاق واسع. وفي ذلك الصدد، نعتقد بأن من المرغوب فيه العمل على تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي حتى نهاية العام.

إننا على اقتناع بأن فرصا حقيقية لا تزال سانحة لمواصلة البحث عن حل سلمي لمشكلة دارفور. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل دعمه السياسي للجهود المبذولة في ذلك الصدد؛ وينبغي له أن يسخر مكانته لتقوية الحوار بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والزعامة السودانية. لا بديل عن مواصلة ذلك الحوار إلى أن يخرج بنتيجة ناجحة. وروسيا ستواصل فعل كل ما في وسعها لتحقيق التقدم في ذلك المضمار، بما في ذلك عن طريق الاتصالات مع السودان.

ختاما، أود أنا أيضا أن أعرب، في هذه الذكرى السنوية للهجمات الإرهابية على نيويورك، عن مشاعر التضامن والمؤازرة مع وفد الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وكذلك مع الشعب الأمريكي بأسره.

**السيد بريان** (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية عن الحالة في دارفور.

الملاحظات التي استمعنا إليها اليوم والأخبار المزعجة التي نتلقاها من دارفور كل يوم تؤكد أن الحالة في دارفور ظلت تتدهور منذ اتخاذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ولقد شهدنا موجة أخرى من الهجمات على المدنيين والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما استمر النهب والعنف على أساس الجنس في التصاعد، مما يضاعف من عذاب الناس في دارفور ويهدد بجولة أخرى من التشريد الواسع النطاق.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن أحوال المدنيين في دارفور يائسة وأن الحاجة تمس إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات فورية لوقف العنف والتخفيف من عذاب الأعداد

المتزايدة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، الذين قطعت سبل وصول المنظمات الإنسانية إليهم.

عندما قام مجلس الأمن بزيارة مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في دارفور وشرق تشاد، شاهدنا الظروف اللاإنسانية التي كان يعيشها اللاجئون والأشخاص المشردون داخليا، واستمعنا إلى قصص مروعة عن معاناتهم. ولقد أهاب سكان دارفور بنا أن نسارع في مساعدتهم وإنهاء محنتهم. ومن واجب المجتمع الدولي أن يفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

إننا نعتقد أن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) يوفر أساسا جيدا للعمل يحمي به المجتمع الدولي المدنيين في الميدان وييسر تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وإن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يجب تقويتها بصورة عاجلة. وينبغي لنا أن نبدأ على الفور في الإعداد لنقل البعثة إلى عملية تقودها الأمم المتحدة وتتمتع بولاية قوية، حسبما هو متوخى في القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

لكننا نشعر بقلق شديد من رد الحكومة السودانية فيما يتعلق بالقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، وكذلك من بياناتها التي تهدد بطرد حفظة سلام الاتحاد الأفريقي. إننا نؤمن بأن غياب قوات الاتحاد الأفريقي سيفضي إلى تدهور أشد للحالة الأمنية والى تصاعد الصراع في دارفور. وفي ذلك الصدد، نتفق مع الأمين العام على أنه إن لم يكن هناك وجود للاتحاد الأفريقي أو للأمم المتحدة، وإذا ظل عدد الأشخاص الذين يتعرضون للمعاناة أو يُقتلون في التعاظم، فإن السلطات السودانية تكون قد وضعت نفسها في وضع قد تعتبر الزعامة فيه مسؤولة بصورة جماعية وفردية عما يحدث للسكان في دارفور.

الحكومة السودانية يجب أن تدرك أن عملية تقودها الأمم المتحدة دعما للتنفيذ الفعال لاتفاق دارفور للسلام هي الخيار الوجيه الوحيد للتوصل إلى سلام دائم مستدام في دارفور. وينبغي أن تفهم أيضا، من واقع تجربتها السابقة في التعامل مع الحالة المتأزمة في جنوب السودان، أن الأمم المتحدة ليست قوة غازية أو محتلة، بل هي وسيط محايد متواجد هناك لمساعدة الشعب السوداني على حل الصراع، ومساعدة الحكومة في ممارسة مسؤوليتها عن حماية جميع مواطنيها.

لقد احترمت الأمم المتحدة على الدوام سيادة أعضائها وسلامتهم الإقليمية. ومع ذلك، تقع عليها مسؤولية أكدها زعماؤنا في العام الماضي، في البيان الختامي للقمة العالمية، وهي حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي تُرتكب في حق الإنسانية. ويجب ألا نسمح بتكرار مأساة رواندا أو سريبرنيتشا، حيث كان المجتمع الدولي يتفرج عاجزا، بينما يجري ذبح المدنيين الأبرياء.

وفي هذا الصدد، نشعر أيضا بقلق عميق من الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان مؤخرا، سعيا وراء حل عسكري في دارفور، لا ينتهك فحسب اتفاق السلام في دارفور، بل ينتهك أيضا قرارات مجلس الأمن. ونحن نؤمن بأن اتفاق السلام في دارفور هو أفضل أداة للنهوض بعملية السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع في دارفور. ومع ذلك، لا ينبغي أن يصبح مبررا للقيام بعمل عسكري ضد مَن لديهم تحفظات بشأنه أو مَن رفضوا التوقيع عليه. وقد أثبتت سنوات الصراع المطول في دارفور أن الأزمة هناك لا يوجد لها حل عسكري. ومن ثم، نحث حكومة السودان على أن توقف فورا حملتها العسكرية، وتدخل في حوار سياسي مع غير الموقِّعين على الاتفاق.

وفي الختام، نود أن ندعو حكومة السودان أن تبدأ في الامتثال للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، وأن تدخل في مناقشة

بناءة مع الأمم المتحدة بشأن الإسراع بتنفيذه، وتتجنب زيادة تصعيد الصراع وزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، نأسف لأن ممثلي الحكومة السودانية أهدروا فرصة أخرى لإجراء مناقشة هادفة اليوم مع مجلس الأمن حول سبل حسم الأزمة في دارفور بدعم ومساعدة الأمم المتحدة، وفقا لما هو معروض في القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يتسنى للمجتمع الدولي قاطبة، وبخاصة المنظمات الإقليمية - مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي - التي ينتمي السودان إلى عضويتها، أن تستخدم نفوذها والحوار السياسي الثنائي، لإقناع حكومة السودان بأن مساعدة وانخراط الأمم المتحدة بنشاط في عملية السلام في دارفور يخدمان مصالح الشعب السوداني كله.

**السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن الصراع في دارفور، الذي تطغى عليه، للأسف، ظروف مثيرة لقلق عميق.

كما نقر باشتراك ممثل السودان، ونرحب به في جلستنا، ونسعَد لأن حكومته، أخيرا، استجابت بشكل بنّاء لدعوتنا.

وأخيرا، نشكر ممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على اشتراكهم وبياناهم في هذه الجلسة، وعلى الاهتمام الثابت الذي أبدوه في البحث عن حل لهذه الأزمة التي نعتقد أنها طالت أكثر من اللازم.

بعد بضع ساعات فقط من اتخاذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي شاركت الأرجنتين في تقديمه، رفضت حكومة السودان مرة أخرى عملية الأمم المتحدة في دارفور متعللة بحجج مألوفة، وواصلت تنفيذ خطتها للعمل، مع التركيز بصفة خاصة على الفصل العسكري والأمني. إن الأنباء الواردة من دارفور تبعث على الانزعاج الشديد، بما في ذلك موجات الهجوم الجديدة ضد السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، بل وحتى ضد أعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وعلاوة على تجدد العنف والمعاناة، توجد مؤشرات تشكك في إمكانية وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بعد انتهاء ولايتها في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

وكما أشار وفد بلادي من قبل في مناسبات سابقة، فإن هدف هذا المجلس والأمم المتحدة ككل من التدخل في الحالة في دارفور، واضح تماما - نريد أن نعمل مع حكومة السودان ونشترك في جهودها للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، وفي حماية السكان المدنيين بالمنطقة. ونحث حكومة السودان وجميع السودانيين أن يفهموا أن هذا هو الهدف الذي نسعى لتحقيقه.

والأرجنتين تريد من الحكومة في الخرطوم أن تفهم أنه، إلى جانب المسؤولية التي تتحملها كل دولة على حدة عن حماية مواطنيها، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول في ممارسة ذلك الالتزام. وفي سياق الأزمة في دارفور، فإن السبيل الوحيد لحماية السكان المدنيين هناك هو وجود قوات لحفظ السلام في المنطقة - قوات محايدة ونزيهة ولا تشكل قوة احتلال، ولا تحدّ من سيادة السودان أو سلامته الإقليمية. وبعبارة أخرى، نحاول أن نحمي حياة وأمن الملايين من المدنيين الأبرياء، ما دامت حكومة السودان لا تقوى على ذلك.

واسمحوا لي أن أكون واضحا هنا. لا يوجد ما يسمى بحل عسكري للصراع. وكما أكد هذا المجلس من قبل أكثر من مرّة، لا بد من إيجاد الحل من خلال الوسائل السلمية في إطار اتفاق السلام في دارفور. ولا يمكننا تحقيق تلك الأهداف

إلاّ بالاحترام التام لقرارات هذا المجلس، ومقررات الاتحاد الأفريقي واتفاق السلام في دارفور.

وعليه، فإننا نؤيد تمام التأييد النهج المعتمد بالبدء فورا بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وفي مرحلة لاحقة – في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كما هو محدد في القرار – تتولى هذه المنظمة مسؤولية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وما من شك في أننا نحتاج إلى أن يوافق السودان على ذلك النهج ويتعاون معه؛ فبدون موافقته قد يكون من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، الوفاء بالأهداف المقترحة. ويلزم أيضا أن يتعاون مع المنظمات الدولية المعنية مباشرة، في جهودها في نفس المضمار.

ولا يمكننا، ولا يجوز لنا، أن نبقى عاجزين أمام وضع يستدعي عملاً فوريا. فكل يوم يمر يعني فقدان عدد أكبر من الأرواح، ومزيدا من المعاناة لشعب يعاني أصلا أمرّ المعاناة. ومن الضروري أن نجدد التزامنا بإيجاد حل للأزمة، إذا كنا لا نريد الاستمرار في مشاهدة الانتهاك الثابت والدائم لحقوق الإنسان، على نطاق لا يمكن أن يتحمله المجتمع الدولي دون أن يتخذ إجراء لوضع حد له. ونحث جميع الأطراف الفاعلة الممثّلة هنا أن تتعاون بروح بنّاءة من أجل وضع نهاية بصورة جماعية للأزمة في دارفور، والمساعدة في بناء أساس مجتمع أكثر عدلا يمكن فيه لجميع السودانيين أن يعيشوا في ظل الحرية والسلام.

وختاما، يتوجه وفد بلادي إلى شعب الولايات المتحدة بتعازينا بمناسبة هذه الذكرى السنوية الخامسة للهجوم الإرهابي المروع على هذه المدينة في ٢٠٠١.

**السيد دي لا سابليير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة، وفقا للرغبة التي أعرب عنها المجلس في الشهر الماضي.

كما أشكر الأمين العام على اشتراكه في هذه الجلسة، وبصفة خاصة على البيان المفيد الذي أدلى به في بداية المناقشة.

اسمحوا لي أولاً أن أذكّر بالأهمية التي يعلّقها وفدي على اتفاق أبوجا الذي قوبل إبرامه بترحيب إجماعي من مجلسنا والمجتمع الدولي بأسره، مما أفصح عن استعدادهما للإسهام في تنفيذه. ولا يزال اتفاق أبوجا يمثل مرجعيتنا المشتركة والوجهة التي ينبغي أن توجه إليها جميع الجهود من أجل إعادة إحلال السلام والاستقرار في دارفور. ولذلك فمن المستصوب الآن أكثر من أي وقت مضى أن تنضم إلى الاتفاق الحركات التي لم توقع عليه بعد، وأن يجري إشراك جميع سكان دارفور حتى يناقشوا معا مشاكلهم المشتركة.

ولهذا فإن وفدي يساوره القلق بنوع خاص إزاء استمرار بعض حركات المتمردين التي لم توقع على اتفاق أبوجا في الأخذ بالخيار العسكري، وإزاء بعض الدلائل على أن السلطات السودانية تعد العدة لاستئناف العمليات العسكرية. فهذه الخيارات، كما أكد أعضاء المجلس بالفعل، لا يمكنها أن تعيد السلام والاستقرار إلى ربوع دارفور اليوم أكثر مما كان يمكنها في الماضي. ولن تفعل سوى إطالة أمد المعاناة الرهيبة التي يئن السكان تحت وطأتها منذ بداية الصراع قبل أكثر من ثلاث سنوات. ولن يؤدي انتهاك قرارات المجلس ومقررات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واتفاق أبوجا إلا لإعاقة الجهود الكبيرة التي يوجد لدى الأمم المتحدة استعداد لبذلها من أجل استعادة السلام في دارفور.

ويمثل القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) استمرارا للجهود السابق بذلها من جانب مجلس الأمن لدعم تنفيذ اتفاق أبوجا. ويرى وفدي أن هذا القرار تم اعتماده لسببين. السبب الأول هو تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور، الأمر الذي كان مثار قلق شديد في الأشهر الأخيرة، كما

ذكّرنا الأمين العام من فوره. ويعرض تدهور الحالة تنفيذ الاتفاق للخطر. فثمة عدة مئات من آلاف المدنيين يتهددهم اشتداد حدة القتال وتدهور الأوضاع بالنسبة لإمكانيات وصول المساعدات الإنسانية على النحو الذي شوهد في الأشهر الأخيرة.

ولا يمكن للمجلس أن يرضى باستمرار صراع يتسبب في ارتكاب أشد الانتهاكات لحقوق الإنسان جسامة، التي من شأنها أن تزعزع استقرار البلدان المجاورة والتي تضطر ملايين الناس إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء.

أما السبب الثاني الذي دفع المجلس إلى اتخاذ هذا القرار، وأظن أننا ينبغي أن نتذكر هذا، فيتمثل في أن الاتحاد الأفريقي طلب إليه ذلك. وقد قُدم هذا الطلب قبل التوقيع على اتفاق أبوجا وجرى تأكيده مجددا منذ ذلك الحين عن طريق عدة قرارات اتخذها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد. فكان لزاما على الأمم المتحدة، التي تبنت على دعمها لجهود الاتحاد الأفريقي السياسية والعسكرية الرامية إلى استعادة السلام في دارفور، أن تلبي هذا الطلب.

ولا بد من أن يقبل السودان الآن نشر العملية التي قررنا نشرها. فهو مدين بذلك لسكانه الذين عليه مسؤولية حمايتهم، كما أشير اليوم في مناسبات عدة، بمساعدة من المجتمع الدولي إذا اقتضى الأمر. ولست بحاجة إلى تذكير أعضاء المجلس بأن تلك المسؤولية واردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وفي القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٥).

ويدين السودان بذلك للاتحاد الأفريقي وللأمم المتحدة، التي لا تبغي سوى مساعدته على إعادة إحلال السلام في دارفور وتهيئة السبل لحماية السكان المدنيين هناك بشكل فعال، مع احترام سيادته وسلامته الإقليمية في نفس الوقت.

وأرى من الضروري أن يستخدم أعضاء المجلس وجميع المنظمات الإقليمية المعنية نفس الأسلوب في التفاهم مع حكومة الوحدة الوطنية في السودان. وستواصل فرنسا بذل جهودها لكفالة أن تفهم السلطات السودانية تلك الرسالة، وهي رسالة مؤداها المسؤولية والحوار والتعاون، فهما كاملا.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى تداعيات الصراع بالنسبة لاستقرار المنطقة، بما فيها تداعياته بالنسبة للحالة الإنسانية عبر الحدود، كما تبدو في حالة المخيمات في تشاد. ويعالج القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) هذه المسائل، ونتطلع إلى مقترحات الأمين العام بشأن طرق النهوض بالحالة الأمنية في مخيمات تشاد والمساهمة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها لمراقبة المنطقة الحدودية في إقليم تشاد.

**السيد أوشيما** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الأمين العام على حضوره وعلى بيانه عن الحالة في دارفور، وهي في الواقع مثيرة للانزعاج الشديد. ويرحب الوفد الياباني بممثلي حكومة السودان، وممثلي الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية في جلسة المجلس هذه، ويشكرهم على بياناتهم. فوجودهم ومشاركتهم في مناقشة اليوم أمر هام، ونحن نرقب الحالة المفزعة التي تواجه دارفور وننظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحسن الحالة فيها وأن يشجع على تنفيذ اتفاقات دارفور للسلام بعد اتخاذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) في ٣١ آب/أغسطس.

ومن دواعي القلق أن تحقيق هذين الهدفين المشتركين، النهوض بالحالة في الميدان وتعزيز تنفيذ اتفاق

دارفور للسلام، ينطوي للأسف فيما يبدو على مزيد من المشاكل بكل المقاييس. وقد أوضح بيان الأمين العام ذلك بما فيه الكفاية من جديد. ولموقف حكومة السودان أهمية محورية في التصدي لتلك المشاكل. ولكن هناك جهات فاعلة أخرى لا بد من الاستماع لأصواتها كذلك. ومن ثم فنحن نعلق أهمية على إحاطات اليوم الإعلامية ومناقشاته، وليس أقل الدوافع إلى ذلك تعزيز الحوار والوصول إلى تفاهم أفضل في مناخ يفتقر فيما يبدو أشد الافتقار إلى هذين الأمرين اللذين لا غنى عنهما.

وتدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع في دارفور واستمرار الفظائع الذي لا يفتقر إلى توثيق والكارثة الإنسانية الواسعة النطاق التي تؤثر في ملايين الناس أمور تثير القلق العميق لدينا جميعا. كما يثير قلقنا أن هذه الحالة التي يؤسف لها ما زالت توجد أوضاعا يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة تهدد الأمن والسلام في هذه المنطقة الإقليمية برمتها. وفي مواجهة قسوة هذا الواقع، لا بد من التشديد مرة أخرى على ضرورة الإسراع بتنفيذ اتفاق دارفور للسلام وضرورة ضم الأطراف غير الموقعة على الاتفاق إلى هذه العملية. ولا بد من مضاعفة جهود المجتمع الدولي جميعا، بما فيه المنظمات الممثلة في هذه الجلسة، تحقيقا لتلك الغاية.

وقد اتخذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) في نهاية آب/أغسطس، بعد قدر كبير من المشاورات وتبادل الآراء اشتركت فيه جميع الأطراف، بما فيها الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان، بغرض إيجاد مخرج من هذه الحالة الرهيبة على وجه التحديد. ونرى أن عملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (البعثة الأفريقية) إلى توسيع بعثة الأمم المتحدة في السودان هي الحل الواقعي الوحيد للتصدي لهذه الحالة. لا نرى خيارا واقعيا آخر، وبالتأكيد لا نرى خيارا عسكريا.

وواضح أنه لتحقيق الانتقال المتوخى من البعثة الأفريقية إلى بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، من الأهمية بمكان الحصول على موافقة حكومة السودان وتعاونها. وبما أن حكومة السودان للأسف لم تعترف بذلك بعد على ما يبدو، نود أن نحث الحكومة على إعادة النظر في موقفها، آخذة بعين الاعتبار القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وفي الوقت ذاته، يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب، على النحو الذي يطالب القرار به، لضرورة تقديم الدعم الفوري بشكل عاجل من أجل الاحتفاظ بقوات الاتحاد الأفريقي في الميدان، وتوفير الاحتياجات الإنسانية الهائلة.

ومن الضروري أيضا أن نضمن عدم وجود فراغ أمني خلال فترة الانتقال. وتحقيقا لتلك الغاية ندعو إلى توثيق التعاون بدرجة كبيرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، سوف نتابع باهتمام مناقشات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المقرر عقده في ١٨ أيلول/سبتمبر.

فيما يتعلق بالخطة التي وضعتها حكومة السودان لاستعادة الاستقرار وحماية المدنيين في دارفور وعرضتها على المجلس، لقد استمعنا باهتمام إلى بيان ممثل السودان، وأحطنا علما أيضا بتحليل وتعقيبات الأمين العام. وكما لوحظ، تتمشى بعض المقترحات مع اتفاق دارفور للسلام. على سبيل المثال، نلاحظ أن الخطة تشتمل على مقترحات معينة نرحب بها، منها تدابير لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال، وحملة توعية بشأن اتفاق دارفور للسلام نتوقع أن يجري التوسع فيها عن طريق التشاور بين حكومة السودان والأمم المتحدة.

ولكن من ناحية أخرى، ثمة مسائل من الواضح أنه لا يجوز اعتبار أنها تتمشى مع اتفاق دارفور للسلام. والانتشار الأحادي الجانب المقترح للقوات السودانية في

دارفور يبعث على القلق، ويشكل، كما قيل من قبل، خرقا لقرارات سابقة، ويتناقض مع اتفاق دارفور للسلام نصا وروحا.

ختاما، تود اليابان مرة أخرى أن تحث حكومة السودان على أن تتوخى الحصافة في التعامل مع هذه المسألة وأن تعيد النظر في موقفها وأن تضع في اعتبارها ما قرره المجلس بقراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦). واليابان تؤمن بأن المجلس يجب أن يتخذ موقفا بمواصلة الحوار اللازم والمشاورات الضرورية مع حكومة السودان لبلوغ تلك الغاية.

أخيرا، في هذه المناسبة الحزينة، ينضم وفدي إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن مواساتنا لشعب الولايات المتحدة وعن مؤازرتنا لهم في مكافحة الإرهاب.

**السيد كريستشن** (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المكرسة للحالة في دارفور. ويود وفد غانا أن يشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام، على حضوره وعلى البيان الذي أدلى به في هذه الجلسة. كما ننضم إلى الوفود الأخرى في الإشادة بذكرى آلاف الأشخاص الذين توفوا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ونشاطر حكومة وشعب الولايات المتحدة أساهما وحزنهما بهذه المناسبة.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحكومة الوحدة الوطنية لجمهورية السودان على حضورهم. ونثق بأن اشتراكهم في جلسة اليوم سيبث دينامية جديدة في عملية السلام ويقوي عزم المجتمع الدولي على البحث عن حل شامل سلمي سريع للأزمة في دارفور، استنادا إلى اتفاق دارفور للسلام المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على النوايا الحسنة وروح الشراكة الدولية الكامنة في القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، وننادي بالتنفيذ التام الحسن التوقيت لذلك القرار بغية التخفيف من معاناة شعب دارفور. ونظرا لاتسام الحالة في الميدان بالتفجر، لن يمكن إلا بتوسيع بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دارفور ضمان سلامة ملايين السودانيين المشردين والحفاظ على سيادة البلد ووحدته واستقراره لمنفعة مواطنيه كافة.

كما نعرب عن ثقتنا التامة في التأكيدات التي قدمت للحكومة السودانية مرارا وتكرارا بأن بعثة الأمم المتحدة المزمع نشرها في دارفور بعثة إنسانية ودعوة إلى الشراكة لا إلى المجابهة. لذلك نحث الحكومة على فتح أبواب دارفور أمام بعثة الأمم المتحدة الحالية في السودان لنتمكن معا من أن نضع حدا للفوضى وإزهاق الأرواح وأن نهيئ فرصا حقيقية لحياة أفضل لأبناء الشعب السوداني كافة.

**السيد البدر** (قطر): يود وفدي أن يعرب عن شكره للأمين العام على التقرير الذي عرضه توا عن دارفور (S/2006/591 و S/2006/591/Add.1).

إن الفترة المشمولة بالتقرير حدثت فيها تطورات وتغييرات إقليمية هامة كانت لها آثار ايجابية. وتلك التطورات الإيجابية يجب أن يأخذها مجلس الأمن في الاعتبار، وعلى رأسها اتفاق دارفور للسلام، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين السودان وتشاد، واتخاذ الحكومة السودانية لبعض الإجراءات القانونية والقضائية لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم مخالفات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في إقليم دارفور، وجهودها في نزع أسلحة الجنجويد، والتقدم الملحوظ في مجالي تقاسم السلطة والثروة.

وعلى الرغم من تأييد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لاتفاق دارفور للسلام، والذي وقعت عليه والتزمت به الحكومة السودانية، فإن انشقاق بعض الأجنحة ورفضها التوقيع على ذلك الاتفاق وتصاعد العنف في دارفور، خاصة في شمال دارفور والمناطق القريبة من الحدود مع تشاد، من قبل الجماعات التي لم توقع على الاتفاق، يهدد مستقبل هذا الاتفاق، ويهدد، على وجه الخصوص، الاستقرار وأرواح المدنيين والأبرياء ومنظمات العمل الإنساني في دارفور والمنطقة.

ويجب أن نتعامل مع هذه الفصائل المنشقة، التي تهدد أمن واستقرار دارفور والمنطقة، بحزم وعدم التهاون معها، لا سيما بعدما اتضح لنا أن المعضلة الرئيسية في تحقيق سلام دائم وشامل في الإقليم تعود إلى ممارسات تلك الأجنحة المنشقة والرافضة لاتفاق دارفور للسلام.

في جميع البيانات التي ألقيناها في هذا المجلس، لم يتغير موقفنا الثابت والداعم، منذ اليوم الأول، بضرورة شد أزر بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. لقد قامت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بعمل في غاية الأهمية يعبر عن مدى حرص دول الاتحاد الأفريقي على إيجاد حل للأزمة في دارفور. ونكرر مرة أخرى ضرورة زيادة الدعم المالي واللوجستي لتلك البعثة من أموال الأمم المتحدة. إلا أن دعوتنا هذه لم تجد آذانا صاغية حتى أتى تقرير الأمين العام، وأكد بإلحاح على ضرورة تقديم كل الدعم لقوات الاتحاد الأفريقي حتى لا تمنى بالفشل بسبب هذا العجز المالي واللوجستي. وسيتطلب ذلك الاقتراح اتخاذ قرار واضح وصريح من مجلس الأمن وإجراءات متابعة من قبل الجمعية العامة، لتقديم هذا الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة – إن كنا صادقين في تقديم كل الدعم اللازم لعملية السلام والأمن والاستقرار في دارفور والمنطقة.

لقد تقدمت الحكومة السودانية بخطة شاملة بشأن الوضع في دارفور تتضمن نقاطا إيجابية عديدة. إلا أن مجلس الأمن تجاهل تلك الخطة. ولم يتم تدارسها بشكل جدي. بل إن المجلس، على العكس، تجاهلها من خلال إصداره القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). لذلك نشدد مرة أخرى على أهمية دراسة تلك الخطة والنظر فيها بشكل جدي، تمهيدا لإيجاد أرضية مشتركة بين مجلس الأمن والحكومة السودانية بشأن الوضع في دارفور.

إن ما نتطلع إليه هو إنجاح أي مسعى تجاه أي دولة، وفتح قنوات الاتصال والحوار السياسي المبني على النوايا الحسنة والابتعاد عن فرض الشروط والتلويح بمزيد من العقوبات التي تزيد من تعقيد المشكلة.

إن الوضع في دارفور يحتاج إلى إجراءات تتسم بروح صادقة وبمزيد من التشاور والإقناع، للوصول إلى مناخ مقبول من قبل الأطراف المعنية لإنجاح أي مسعى، حتى يكون هناك سلام حقيقي في دارفور.

أخيرا، أضم صوتي إلى من سبقني من الزملاء أعضاء المجلس في تقديم التعزية لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة مرور خمس سنوات على أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الأليمة والمؤسفة.

**السيد تنكوبا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نحن أيضا نود أن نشكر الأمين العام على المعلومات التي قدمها لنا وأن نرحب بممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان، وأن نشكرهم على مشاركتهم في هذه المناقشة.

ونود أيضا أن نشكر جميع الذين استعملوا مساعيهم الحميدة لإقناع السلطات العليا لحكومة السودان بقبول هذا النقل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

ونأسف لأن حكومة السودان تقاوم الفهم أن هدف عملية السلام في دارفور ليس سوى العمل بالتعاون مع سلطاتها لتنفيذ اتفاقات السلام والأمن وأيضا حماية سكان دارفور الذين لا حماية لهم في الوقت الحاضر.

والتطورات في الميدان تبين أن هذا مستعجل. والتردي في الظروف الأمنية وإمكانية الوصول المقيدة إلى المعونة الإنسانية يعنيان أن الملايين من الناس يواجهون الخطر الجسيم وأنهم على حافة كارثة إنسانية.

ونظرا إلى الحالة نعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكنها أبدا أن تتخلى عن مسؤوليتها الأخلاقية عن حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها حينما تعجز الحكومات عن حماية شعوبها أو لا ترغب في ذلك.

وفي ذلك السياق نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له أن يضمن، على سبيل الأولوية، تنفيذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، للنهوض تحديدا بالتنفيذ الفعال لاتفاق دارفور للسلام وحماية المدنيين. ونظرا للتطورات الحاصلة في الميدان نرى أن من المهم أن يتخذ مجلس الأمن، على أساس القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) التدابير الملحة التالية.

أولا، يجب عليه أن يسعى إلى القيام بإيفاد مبكر لبعثة الأمم المتحدة في السودان في دارفور، مما يعني الحوار المستمر مع حكومة السودان. وسمعنا اليوم ممثل السودان يقول إن حكومته على استعداد لإجراء الحوار. ونأمل في أن تستمر حالة الأمور هذه.

ومن شأن الخطوة التالية أن تكون التعزيز الفوري لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ينبغي أن يواصل الاتحاد الأفريقي أداء دور هام في المنطقة.

ومن شأن التدبير الثالث أن يكون تحقيق اتفاق دائم له مقومات البقاء لوقف إطلاق النار، امتثالا للالتزامات الواردة في اتفاق دارفور للسلام، وتحديدا الفصل الثامن وجميع اتفاقات السلام السابقة.

ويتعلق التدبير الرابع – لعله الأهم – بالمسألة الإنسانية. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل السعي إلى الحصول على وسيلة مناسبة للتعاون ولتأمين الدعم المالي ابتغاء حماية السكان المدنيين.

يجب علينا أن نقبل حقيقة أن دارفور تشكل تحديا عاتيا لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من حلها. بيد أن وفدي يأمل في أن نتمكن، بالدعم من حكومة السودان والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، من إحلال السلام والاستقرار في دارفور، على أساس نهج سياسي وعن طريق الحوار.

وفي هذا السياق نؤيد بضعة عناصر واردة في تقييم الأمين العام فيما يتعلق بالخطة المعروضة من قِبَل السودان لدارفور.

وأخيرا، يود وفد بلدي أيضا أن يعرب لشعب وحكومة الولايات المتحدة عن تضامننا في هذه الذكرى السنوية وعن تأييدنا المستمر لمكافحة الإرهاب.

**السيدة لوي** (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): مرة أخرى سمعنا تقريرا يبعث على القلق العميق عن الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. تشير كل المؤشرات إلى دوامة سريعة وحادة التدهور وكارثة إنسانية من صنع الإنسان تلوح في الأفق.

وابتغاء منع حدوث ذلك ثمة حاجة حيوية، أولا إلى التيسير الفوري لسبل الوصول الأمني والإنساني، وثانيا، إلى المثابرة على العمل لتحقيق الأمن المستمر ليعود أهالي دارفور تدريجيا إلى حياتهم الطبيعية.

قبل اثني عشر يوما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي يأذن بالقيام بعملية للأمم المتحدة لدعم السلام في دارفور وبالدعم الفوري لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وشاركت الدانمرك في تقديم القرار، نظرا إلى أننا نؤيد تأييدا قويا جميع عناصره. ونأسف أسفا عميقا بسبب ردود الفعل الفورية من الخرطوم على القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) كما وافتنا التقارير بها.

لقد أبدى المجتمع الدولي - وحقا المجلس - طول الأناة على نحو غير عادي حيال حكومة السودان. لقد توخينا الحوار، وسافرنا إلى السودان، ودعونا الحكومة إلى جلساتنا، وقدمنا، وذلك ما لا يقل أهمية، ضمانات لا بد أن تتمكن أية حكومة لديها النوايا الطيبة حيال مواطنيها من أن تقبلها. ومع ذلك، يواجهنا رفض حكومة وعدم اليقين فيما يتعلق بشعب دارفور بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر.

يجب علينا ألا ندخر جهدا للوقاية من حدوث إبادة جماعية أخرى على القارة الأفريقية. إن أهوال رواندا لا تزال تراودنا وليس في إمكانها سوى تعزيز تصميمنا. والمصداقية الأخلاقية لمجلس الأمن تتحداها حقا هذه الأزمة الممتدة.

عن طريق الاتصالات الثنائية بالشركاء الأساسيين في أفريقيا وما يتجاوزها، ومع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ضاعفنا الجهود لإقناع حكومة السودان بأنه لا يوجد بديل ممكن من بعثة الأمم المتحدة في دارفور. ويجب أن نضمن إزالة جميع العقبات وتحقيق أهداف عملية نشيطة لدعم السلام في دارفور - كما ترد في القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

إن جميع قنوات الحوار بالخرطوم - المباشرة وغير المباشرة - يجب إبقاؤها مفتوحة واستعمالها التام. وذلك يمكن أن يصبح قريبا سباقا مع الزمن. وإذا لم يحقق اتفاق خلال الأسابيع القليلة القادمة، لن يبقى لدينا جميعا - بما في ذلك حكومة السودان - سوى بدائل قليلة ليست جذابة جدا.

إن أصدقاء حكومة السودان أعربوا خلال الأسبوعين الماضيين عن تأييدهم للموقف الذي مؤداه أن مواصلة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، مع تنفيذ خطة الحكومة ”للاستقرار والحماية“ في دارفور، أفضل خدمة تقدم لشعب دارفور. اسمحوا لنا أن نخالف هذا الرأي. إن الحقائق على أرض الواقع واضحة، وكما قال السيد إيغلاند، الذي خاطب المجلس قبل أسبوعين، نحن

”نقف عند نقطة حيث قد نفتقد الأمل وقد يفقد مئات الآلاف بلا داع حياهم“. (الجلسة السرية ٥٥١٧ لمجلس الأمن).

دعوني أقولها بكل بساطة: الأصدقاء الحقيقيون سيساعدون الحكومة - أية حكومة - في الوفاء بغرضها الأهم: حماية مواطنيها نفسها من المجاعة والعنف والموت، بقطع النظر عن الانتماء العرقي أو الاختلافات الثقافية أو الدين.

لقد قيل مرارا وتكرارا إنه لا يوجد حل عسكري لأي أزمة في دارفور؛ ولكن أزمة سياسية. إن الجهات غير الموقعة على اتفاق دارفور للسلام - والجهات المؤيدة لها على الأرض - لا يمكن أن تمحى بالعمل العسكري. أحد الدروس الهامة المستفادة من صراع دام عشرين سنة بين الشمال والجنوب هو أن الحكومة يتعين عليها أن تنخرط في اتصالات بخصومها. إن الجهات غير الموقعة على اتفاق دارفور للسلام لا تزال جزءا من اتفاقات أنجامينا لوقف إطلاق النار وينبغي أن تتضمنها بصفتها تلك آليات رصد وقف إطلاق النار. يجب القيام مرة أخرى بعملية سياسية لتناول شواغل الجهات غير الموقعة ولجعلها تشارك في اتفاق دارفور للسلام ويجب دعم تلك العملية والإبقاء عليها. وفي

هذه الأثناء، يبدو الطرفان مركزين على نحو كامل على الحلول العسكرية. عن طريق التشجيع والضغط الخارجيين، يجب على جميع الأطراف أن تبدي قدرا أكبر من المرونة وأن تبقى قابلة للحلول التوفيقية.

إن الدانمرك، بوصفها مناصرا قويا للعدالة الدولية وسيادة القانون، تؤمن إيمانا راسخا بأن جميع المسؤولين عن ذلك يجب أن يخضعوا للمساءلة. وأداة الجزاءات ما زالت مطروحة، كما أكد ذلك القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وفي رأينا أنه إذا استمرت الحكومة السودانية في خططها الحالية في دارفور، لا ينبغي استبعاد فرض جزاءات سياسية واقتصادية أوسع نطاقا.

وفي حين أن الجزاءات يقصد منها التشجيع والدفع لاتخاذ قرارات سياسية حكيمة تحترم وتنفذ قرارات مجلس الأمن، ينبغي ألا ننسى أبدا أن الخضوع للمساءلة هو أيضا في النهاية، جانب من جوانب هذه الأزمة. ومن خلال اعتماد القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) وإحالة الحالة في دارفور إلى محكمة العدل الدولية، أوضح مجلس الأمن أنه لن يقبل الإفلات من العقاب على جرائم خطيرة مرتكبة ضد الإنسانية. ومرة أخرى، يجب أن نثبت أننا تعلمنا من دروسنا من رواندا وأن المسؤولين عن استمرار هذه الأزمة سوف يواجهون نتائج أعمالهم في النهاية.

بعد أسبوع من الآن، سيجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيويورك ليتخذ قرارا نهائيا بشأن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد قامت البعثة الأفريقية بمهمة تستحق الثناء، وأظهر الاتحاد الأفريقي روح القيادة والاستعداد لتوجيه الضغط على الأقران عندما انتهى من محادثات أبوجا.

وباعتماد القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، وفر مجلس الأمن أساسا ملموسا لنقل مهمة البعثة الأفريقية إلى الأمم المتحدة.

وتؤمن الدانمرك إيمانا راسخا بأن وجود قوة معززة تابعة للأمم المتحدة في دارفور شرط أساسي لإبقاء اتفاق السلام في دارفور على قيد الحياة. وفضلا عن ذلك، فإن الفشل في الإبقاء على اتفاق السلام لن يعرض للخطر اتفاق السلام الشامل فحسب، بل أيضا ستكون له عواقب إقليمية وخيمة، وبالتأكيد لن يكون هذا السيناريو لمصلحة أحد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب باسم حكومة الدانمرك عن تعازينا للولايات المتحدة وللشعب الأمريكي بمناسبة الهجمات الإرهابية الفظيعة التي وقعت في الولايات المتحدة في مثل هذا اليوم قبل خمس سنوات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لبلدي.

أود أن أعرب عن شكري الحار على العبارات الرقيقة التي وجهها أعضاء المجلس الآخرون إليَّ وإلى زملائي في الوفد اليوناني.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام على البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم، والذي قدم وصفا دقيقا للحالة الحرجة في دارفور. وقد سلطت مناقشة اليوم الضوء على حاجة مجلس الأمن للتصرف العاجل للحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية غير مسبوقة، يحتمل أن تمتد آثارها إلى المنطقة بأسرها. وأود أن أرحب بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا التدهور الخطير الذي ألم بالوضع الإنساني والأمني على حد سواء. فمن جهة، تقوم حكومة السودان بحشد قواتها العسكرية من أجل شن هجوم محتمل على نطاق أوسع. وكما أكدنا في مناسبة أخرى في المجلس، إن أية محاولة لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور بالقوة ستؤدي بالضرورة إلى تفاقم الحالة. ومن

جهة أخرى، يبدو أن غير الموقعين على اتفاق السلام مصممون على الدخول في مواجهة عسكرية مع الحكومة. وبالتالي، ليس مستغربا توقف العملية السياسية وعدم وجود أي حوار سياسي جدي بين الجانبين.

إن الحالة التي وصفتها من فوري والتي قد زادت من تفاقمها الحالة الإنسانية المتأزمة، وضعت دارفور على شفا الانهيار الكامل وأصبحت قاب قوسين أو أدنى من عتبة رواندا، كما أسماها البعض. ومما له مغزاه، خلال الأسابيع القليلة الماضية، أن عدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات الاغتصاب، قد تزايد إلى مستوى حالات الطوارئ. وشهد عدد الأشخاص النازحين داخليا زيادة قدرها ٥٠ ٠٠٠ نازح، بينما تعرض وصول المساعدات الإنسانية لقيود شديدة بسبب استهداف العاملين في الحقل الإنساني، وفي شهر تموز/يوليه وحده قتل تسعة عاملين في المجال الإنساني.

إن أعضاء المجلس يقفون متحدين في إيمانهم بأن تلك الحالة لا يمكن قبولها وبضرورة التصدي العاجل لها. وينبغي أن تشمل استجابة المجلس، وكذلك المجتمع الدولي بأسره، إقناع الخرطوم بالموافقة على نشر قوة تابعة للأمم المتحدة، وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والضغط على الأطراف غير الموقعة من أجل انضمامها إلى اتفاق السلام في دارفور.

قبل أحد عشر يوما اعتمد المجلس القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي نص على توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان بحيث تشمل دارفور. وللأسف، لم تقبل حكومة السودان ذلك القرار، وهي مستمرة في معارضته بشكل علني. وينبغي مواصلة وتعزيز الجهود الدبلوماسية الجارية لإقناع حكومة السودان بتغيير قرارها. وفي هذا الشأن، تتسم المشاورات مع الشركاء الآخرين، كالاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بأهمية خاصة.

إن الهدف الرئيسي للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) هو حماية المدنيين في دارفور ومساعدة شعب السودان على تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، وبالتالي الإسهام في استعادة السلام والمصالحة الوطنية في البلد. ولذلك إن أي مخاوف إزاء المقاصد الحقيقية للقرار لا أساس لها وينبغي إزالتها. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم وجود بعثة الاتحاد الأفريقي وتعزيزها، بأهمية بالغة، ليس من أجل التصدي للأزمة الحالية فحسب، بل أيضا من أجل الإعداد لنشر عملية الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي هذا السياق، نتطلع إلى القرارات التي سيتخذها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٨ أيلول/سبتمبر، هنا في نيويورك.

أخيرا، ينبغي أن تبذل الجهود خلال الأسابيع القادمة لإقناع الأطراف غير الموقعة للانضمام إلى اتفاق السلام في دارفور والتوقيع عليه. وهذا الاتفاق، على الرغم من عيوبه، هو الاتفاق الوحيد المطروح الذي يتضمن المكونات الأساسية لحل طويل الأجل لأزمة دارفور. ولذلك، ينبغي تنفيذ الاتفاق بشكل كامل، وليس بطريقة انتقائية.

ونرى أنه يجب على المجلس تكثيف جهوده لحل الأزمة الحالية واستخدام كل الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الآلية التي نص عليها القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وفي الوقت نفسه، ينبغي لكل الأعضاء الذين لديهم نفوذ ألا يدخروا جهدا من أجل التوصل إلى حل يكون هدفه بشكل أساسي إنقاذ الأرواح وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

الآن أستأنف مهماتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

---